المثلية الجنسية الرضائية
بين التجريم والإباحة *

إعداد
د. عبد الإله محمد النوايسة•

ملخص البحث

يعالج هذا البحث موضوع المثلية الجنسية بين أشخاص من نفس الجنس بصورة رضائية في الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية ، واقتضت دراسة هذا الموضوع تقسيمه إلى أربعة مباحث: تناول المبحث الأول مفهوم المثلية الجنسية من حيث تعريفها،أنواعها،أسبابها والمثلية الجنسية عبر التاريخ . وعالج المبحث الثاني موقف الأديان من المثلية الجنسية. وعرضنا في المبحث الثالث موقف التشريعات الوضعية من المثلية الجنسية. وتم بيان التنظيم التشريعي للمثلية الجنسية بخصوص الشراكة المثلية ،الزواج المثلي، وحظر التمييز على أساس الميول الجنسية. وأنهينا الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات

* أجيز للنشر بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٨م.

• أستاذ القانون الجنائي المشارك- كلية الحقوق- جامعة مؤتة/الأردن

المقدمة:

تمهيد:

تتطلب الإحاطة الكاملة بموضوع المثلية الجنسية دراسته من خلال مناحي علمية مختلفة: طبية، وبيولوجية، ونفسية، واجتماعية، وشرعيّة، وأخلاقية، ومن ثمّ دراسته من الناحية القانونية التي تعدُّ الفيصل في التجريم إذا وجدت نصوص تجرِّم هذا السلوك أو تبيحه في حال غياب مثل هذه النصوص. وتجريم أو إباحة السلوك الجنسي المثلي هو مجال هذه الدراسة فمن خلالها سوف نبين موقف الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية من موضوع تجريم أو إباحة المثلية الجنسية. وتناولنا لموضوع المثلية الجنسية بين التجريم والإباحية سيقتصر على المثلية الجنسية الرضائية التي تتم بين أشخاص من نفس الجنس–ذكوراً كانوا أم إناثاً–والذين بلغوا السنَّ القانونية التي تؤهلهم لممارسة الجنس المثلي الرضائي وفق ما يعرف في القانون بسن الحرية الجنسية والتي تختلف من تشريع إلى آخر، وبالتالي يخرج عن نطاق دراستنا المثليةُ الجنسيةُ غيرُ الرضائية؛ ذلك أن أمرها محسوم إذ إنها مُجرّمة في كافة التشريعات.

أهمية الموضوع:

لا يخفى على أحد أنّ ممارسة المثلية الجنسية قديمةٌ قدم البشرية، إلاّ أن أمر تجريمها أو إباحتها متأرجح، تتجاذبه اعتبارات عديدة تؤثر في النظرة إلى هذا الفعل، ولقد تأجّج موضوعُ المثلية الجنسية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وازداد تأجُّجاً مع إطلالة الألفية الحالية، وأصبحت له أصداءُ لا يمكن تجاهلها من النواحي القانونية، فهنالك ثورةٌ على تشريعات الدول التي تجَرِّمُ المثلية الجنسية، وغزا موضوعُ المثلية الجنسية وثائق الأمم المتحدة ، وتمّ تأييدُ

إلغاء تجريم المثلية الجنسية من لجان الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وتصدت المحاكم في العديدِ من الدول للقوانين التي تجَرِّم المثلية الجنسية وقضت بعدم دستوريتها لانتهاكها حقوق الإنسان، وأصبح موضوع المثلية الجنسية، يطرح بشكل صريح في المؤتمرات الدولية والإقليمية. واللّافتُ للنظر أن عدد تشريعات الدول التي تبيح هذا الفعل سواء أكانت لا تجَرِّمُه ابتداءً، أم أنها ألغت التجريم يفوقُ بكثيرٍ عدد الدول التي تجَرِّمُ هذا الفعل.

ولم يقف الأمرُ عند حد التجريم أو الإباحة، بل تعداه إلى مرحلة التنظيم التشريعي، والاعتراف المثلين في بعض التشريعات بالحق في الارتباط بشراكة مثلية، أو زواج مثليّ بما يترتب على ذلك من آثار قانونية، وحظر التمييز على أساس الميول الجنسية وتجريمه، على الرغم من أن جميع الأديان تحَرِّمُ المثلّية الجنسية، ولأنّ أنصار المثلية الجنسية، والمدافعين عنها أفلحوا في أن يُقحموا موضوع المثلية الجنسية ضمن موضوعات حقوق الإنسان، ويُبعدوا عن المثلية وصف الشُّذوذ أو المرض النفسي، فإنّ الأمر لم يعد شأناً يخص دولةً أو مجموعة دولٍ، ولم يعد شأناً داخلياً، فمن خلال الاطلاع على تقارير حقوق الإنسان التي تعدُّ من قِبل المنظمات الدولية الحكومية والأهلية، نجد أنّ أحد بنودها يخصص لموضوع المثلية الجنسية الرضائية، وموقف الدول تجاه المثلية الجنسية الرضائية من حيث وجود نصوص تجَرِّم المثلية الجنسية، و ملاحقة المثليين والتضييقُ عليهم، فالموضوع لم يعد نزوةً في مجال حقوق الإنسان، أو ترفاً وإنما تعداه بكثير، ولا تثير المثلية مشاكل قانونية في مجال القانون الجنائي فقط، وإنما أوجد التنظيمُ القانوني للمثلية (الزواج المثلي والشراكة المثلية) مشاكل في مجال الاعتراف في القوانين الأجنبية التي تنظم المثلية الجنسية.

وأصبحت مفرداتُ المثلية الجنسية بين دفات تشريعات الكثير من الدول في قوانين الزواج، والوظيفة، والعمل، والتأمين الصحي، والتبني، وضريبة الدخل، والقوانين العقابية، وقوانين حقوق الإنسان، وقوانين حظر التمييز، والدساتير أيضاً، ومن هذه المصطلحات، مثلي الجنس، النوع، غيري الجنس، ثنائي الجنس، الميول الجنسية، التفضيل الجنسي، المضايقة الجنسية، التمييز بسبب النوع، الأقليات الجنسية، الزواج المثلي، الشراكة المثلية، الرابطة المثلية.

على أن الأمر المؤرق والأمر المخيف في بحث موضوع المثلية الجنسية في القوانين هو التنظيمُ القانوني للمثلية والاعترافُ للمثليين بالحق في تكوين أسرٍ مثليةٍ موازيةٍ للأسرة الطبيعية، ومع أن عدد الدول التي تجيزُ تشريعاتها الشراكة المثلية والزواج المثلي قليل إلا أنها بازدياد، فمن حين لآخر نسمع عن دولة أجازت الزواج المثليَّ أو الشراكة المثلية.

سبب اختيار الموضوع:

منذ أكثر من عام وبينما كنت أتصفَّح على شبكة الانترنت تقارير حقوق الإنسان المعدة من قبل إحدى منظمات حقوق الإنسان قرأت من جملة ما ذكرته هذه المنظمة من انتهاكات لحقوق الإنسان في الأردن ومصر –حسب رأي هذه المنظمة– تجريم ممارسة الجنس الرضائي المثلي في المادة ٥٠ من قانون العقوبات العسكري، ودعت المشرِّع الأردنيَّ إلى إلغاء نص المادة (٥٠) من قانون العقوبات العسكري، التي تجرِّم ممارسة الجنس المثلي الرضائي على أساس أنّ هذا التجريم فيه تعدٍ على الحق في الخصوصية وفيه انتهاكٌ لحقوق الإنسان، وعن الوضع في مصر وجدت أن من الانتهاكات –حسب رأي المنظمة أيضاً– أنه على الرغم من عدم وجود نصوص تجرم المثلية الجنسية في التشريع المصري إلا أن السلطات المصرية ورجال الشرطة يلاحقون المثليين ويتمُّ احتجازهم في

مراكز الشرطة ويتمُّ تعذيبهم، فمنذ اطلاعي على هذه التقارير قررتُ أن اتعمق في دراسة المثلية الجنسية، وعلى الأخص في الجانب القانوني فبحثت عن مراجعَ قانونيةٍ متخصصةٍ في هذا الموضوع فلم أجد أيَّ مرجع في اللغة العربية في هذا المجال وذلك في حدود بحثي، فقررت البدءَ في الكتابة في الموضوع وتعقُّبَ موقف التشريعات المختلفة التي أمكنني الحصول عليها لبيان موقفها من المثلية الجنسية، وكان نتيجةَ ذلك هذه الدراسةُ المتواضعةُ التي آمل أنّ فيها فائدةً ولو قليلةً لعلها تكون نواةً للدراسات المستقبلية في هذا المجال.

منهج الدراسة:

أملت عليَّ طبيعةُ الموضوع أن اتبعَ أسلوب المقارنة بين عدد كبير من تشريعات دول العالم والتي استطعت أن أحصل عليها، فلم تقتصر هذه الدراسة على تشريعات محددةٍ عربيةٍ وأجنبيةٍ وإنما شملت عدداً كبيراً من التشريعات الوضعية، وحتى يكتمل الموضوع عرضنا أولاً لموقف الأديان السماوية من المثلية، وأديان أخرى تدين بها بعض الشعوب.

خطة الدراسة:

لقد قسمتُ هذه الدراسة إلى أربعة مباحث: تناولتُ في المبحث الأول موضوع التعريف بالمثلية الجنسية: من حيث مفهوم المثلية الجنسية، والمثلية الجنسية عبر التاريخ وأنواع المثلية الجنسية، وأسباب المثلية الجنسية، والمبحث الثاني خصصناه لموقف الأديان من المثلية الجنسية الرضائية، فبينا موقف الإسلام والمسيحية واليهودية وأديان أخرى من المثلية الجنسية. وفي المبحث الثالث عرضنا لموقف التشريعات الوضعية من المثلية الجنسية الرضائية، فاستعرضنا التشريعات التي تجَرِّمُ المثلية الجنسية الرضائية والتشريعات التي أباحت المثلية

الجنسية الرضائية بعد أن كانت تجَرِّمُها. وفي المبحث الرابع والأخير ناقشنا موضوع التنظيم التشريعي للمثلية الجنسية الرضائية من خلال الشراكة المثلية، الزواج المثلي، وحماية المثلية الجنسية، ثم أبدينا رأينا في موضوع التنظيم التشريعي للمثلية الجنسية.

وأنهينا البحث بخاتمة احتوت على أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول
التعريف بالمثلية الجنسية

من خلال هذا المبحث سوف نبينُ مفهوم المثلية الجنسية (المطلب الأول) ومن ثم أنواع المثلية الجنسية (المطلب الثاني) فأسباب المثلية الجنسية (المطلب الثالث)، وأخيراً سنتناول موضوع المثلية الجنسية عبر التاريخ (المطلب الرابع).

المطلب الأول
مفهوم المثلية الجنسية

يُستخدم مصطلحُ المثلية الجنسية للدلالة على العلاقة الجنسية بين فردين من نفس الجنس (ذكر–ذكر، أنثى–أنثى). وهذا المصطلحُ حديثُ العهد في اللغة العربية، وقد وضعه العالمُ السويسريُّ الدكتور بنكرت Benkert عام ١٨٦٩ ، وبعد ذلك شاع هذا المصطلحُ في جميع لغات العالم وأصبح من ضمن المصطلحات التي تُستخدم في العلوم الطبيعية، والنفسية، والاجتماعية، والقانوينة.(١)

ويُطلق على المثلية الجنسية في اللغة الإنجليزية مصطلح Homosexuality(٢)، وهذا المصطلح يتكون من كلمتين الأولى Homo وهي كلمة يونانية تعني مثل

(١) د. موريس شربل: مشكلاتنا الجنسية، الأسباب والعلاج، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٩، ص٧٠.

(٢) Broderick (C): Marriage and the Family, 2ed, New Jersey, 1984, p.96.

Like أو same، والثانية Sexuality وتعني العلاقة الجنسية، وهاتان الكلمتان تشكلان مصطلحاً واحداً يعني المثلية الجنسية[٣].

ومصطلحُ المثلية الجنسية مصطلحٌ وصفيٌّ عام لا يفيدُ أكثر من قيام علاقة جنسية بين فردين من جنسٍ واحد، دون تحديد فيما إذا كانت العلاقة الجنسية بين ذكرين أم بين أنثيين؛لذا يُستخدمُ مصطلحُ المثلية الجنسية الذكرية Male Homosexuality للدلالة على أن العلاقة الجنسية بين ذكرين، ومصطلحُ Female Homosexuality للدلالة على أن العلاقة الجنسية بين أنثيين[٤].

وفيما عدا المجالين الطبي والنفسي فإنّ لفظ اللواط هو اللفظُ التقليديُّ الشائعُ الاستعمال للتعبير عن المثلية الجنسية الذكرية، وهو مشتق من اسم نبيِّ الله لوطٍ عليه السلام[٥]، وكذلك تم اشتقاق فعل التاط ولاط للدلالة على من فعل فِعل قوم لوطٍ عليه السلام. [٦]

كما تُستخدمُ كلمةُ Sodomy في اللغة الإنجليزية للدلالة على اللواط (المثلية الجنسية الذكرية) وهي مشتقة من كلمة سدوم بلدة قوم لوط عليه السلام[٧] التي عاقب الله أهلها على سوء أعمالهم كما جاء في القرآن الكريم. [٨]

---

(٣) Ibid: p.96.

(٤) د. علي كمال: الجنس والنفس في الحياة الإنسانية، دار واسط، لندن، ط٢، ١٩٩٠، ص٢٣٨.

(٥) جاء في فتح القدير أنه زعم بعضُ النحويين أن لوطاً يجوز أن يكون مشتقاً من لطتُ الحوض أي ملسته بالطين، وهذا غير صحيح لأن الأسماء الأعجمية لا تشتق، وقال سيبَّويه إن نوح ولوط أسماء أعجمية إلا أنها خفيفة فلذلك صرفت. فتح القدير، ج٢، ص٣٢٣.

(٦) لاط تعني التصقَّ والتاط اختص، فيقال من أحب الدنيا التاط منها بثلاث شُغلٍ لا ينقضي، وأملٍ لا يُدرك، وحرصٍ لا ينقطع، كما أن لوط اسم ينصرف مع العجمه. انظر لسان العرب، ج٧، ص٣٩٤.

(٧) قوم لوط لهم أربع مدائن: سدوم، أمورا، وعامورا، وصوبير إلا أن أعظمها مدينة سدوم التي كان يسكنها لوط عليه السلام، وموضعها بلاد الشام في الجزء الجنوبي من البحر الميت. انظر الدر المنثور، ج٣، ص٤٩٥.

(٨) لم يرد ذكرٌ لبلدة سدوم في القرآن الكريم إلا أنه ورد ذكر ما كان يفعل قوم لوط من فواحش في أكثر من موضع في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من احد من العالمين، إنكم لتأتون الرجال شهوةٍ من دون النساء بل أنتم قومٌ مسرفون﴾ سورة الأعراف، الآية ٧٩-٨٠. وقال تعالى:﴿ولوطا آتيناه حكماً وعلماً ونجيناه من القرية التي كانت تعمل الخبائث إنهم كانوا قوم سوء فاسقين﴾ سورة الأنبياء، الآية ٧٤. وقوله تعالى على لسان لوط عليه السلام: ﴿أتأتون الذكران من العالمين وتذرونً ما خلق ربكم من أزواجكم بل أنتم

ويطلق لفظ السُّحاق على المثلية الجنسية الأنثوية[٩]، كلفظ تقليدي شائع، وفي اللغة الإنجليزية تُستخدم أكثرُ من كلمة للدلالة على وجود علاقة جنسية مثلية بين الإناث فتستخدم كلمة Lesbianism، و Sapphism، و Tribadism، إلا أن كلمة Lesbianism الأكثر استخداماً وهذه الكلمة مشتقة من اسم جزيرة(لسبوس) Lesbos إحدى جزر الأرخبيل اليوناني وهي الجزيرة التي عاشت عليها الشاعرة اليونانية صافو Sappho في القرن السابع قبل الميلاد، فقد أسست هذه الشاعرةُ مستوطنةً للإناث في جزيرة(لسبوس) يقال إِنهن مارسن علاقة حبٍّ جنسيةً مع بعضهن البعض[١٠]. وكلمة Sapphism نسبة إلى الشاعرة اليونانية صافو، أما كلمة Tribadism فتعني الحك، ويُطلق على العلاقة الجنسية التي تتم بين الإناث والتي يتم فيها الوصول إلى الذُّروة الجنسية بواسطة الاحتكاك بين بظر كلٍّ من الأنثيين.[١١]

المطلب الثاني
المثلية الجنسية عبر التاريخ

من المتعذَّر تأريخُ الزمن الذي ابتدأ فيه الإنسان بممارسة المثلية الجنسية، ولكن الثابت أن المثلية الجنسية ليست أمراً طارئاً وحديثاً في حياة الإنسان، فمن خلال الاطلاع على تاريخ الأمم السابقة نستطيع أن نرصد شواهدَ وأمثلةً على أن الإنسان في العصور القديمة مارس المثلية الجنسية، وأن المجتمعات القديمة منها من أباح وحبب هذه العلاقة، ومنها من أدانها وجرمها.

قومٌ عادون﴾سورة الشعراء، الآية ١٧٦-١٧٧. وقد أخبرنا كذلك القرآن عن عذاب قوم لوط قال تعالى: ﴿وأمطرنا عليهم حجارة من سجيل منضود مسومة عند ربك﴾ سورة هود، الآية ٨٢-٨٣.

وقد ورد ذكر بلدة سدوم في الكتاب المقدس في العهدين القديم والجديد انظر سفر التكوين، العهد القديم الإصحاح العاشر ١٠: ٢٠، وانظر إنجيل متّى، العهد الجديد، الإصحاح العاشر، ١٠: ١٥، وإنجيل لوقا العهد الجديد، الإصحاح العاشر، ١٠: ١٢.

(٩) لفظ سحاق مشتق من كلمة سحق وفي اللغة العربية تعني كلمة سحق دقَّ فيقال سحق الشيء يسحقه أي دقه أشد الدق ومساحقة النساء لفظ مولّدٌ في اللغة العربية. انظر لسان العرب، ج١٠، ص١٠٢.

(١٠) د. موربس شربل: مرجع سابق، ص٩٣.

(١١) د. علي كمال: مرجع سابق، ص٢٦١.

وقد أخبرنا القرآن الكريم بأنّ قوم لوط عليه السلام مارسوا اللواط وشاعت لديهم هذه الفاحشة قال تعالى–وقوله الحق–: ﴿وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ، إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ﴾(١٢). وجاء في تفسير ابن كثير بصدد تفسير هذه الآية أن إتيان الذكور دون الإناث شيء لم يكن بنو آدم يعهدونه، ولا يألفونه، ولا يخطر ببالهم حتى صنع ذلك أهل سدوم(١٣)، وقال الطبري في تفسير هذه الآية إنه: ما نزل ذكر على ذكر حتى كان قوم لوط(١٤).

وقد قال المفسرون إن قوم لوط عليه السلام كانوا يفعلون الفاحشة بصورة علنية بعضهم أمام بعض بعض واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾(١٥)، وقد فُسرت كلمة تبصرون بمعنى يرى بعضُكم بعضاً(١٦)، ولا تستترون عندما تفعلون الفاحشة. (١٧)

وتشير الدلائلُ التاريخيةُ إلى أنّ قدماء المصريين عرفوا المثلية الجنسية وأشاروا إلى وقوعها بين الآلهة وأشباه الآلهة وعامة الناس، وهذه الإشارتُ وردت في ورق البردى وذلك ما بين عام ٢٥٠٠ إلى عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد كما وجدت كتابات مماثلة في تاريخ الحضارة البابلية والكلدانية والكنعانية. (١٨)

وكانت المثلية الجنسية على صورة اللواط أمراً مقبولاً في الحضارة الإغريقية خصوصاً بين عِلية القوم(١٩) Upper Classes، وفي اسبرطه كان لكل

---

(١٢) سورة الأعراف، الآية ٧٩–٨٠.
(١٣) تفسير ابن كثير، ج٢، ص٣٠٨.
(١٤) تفسير الطبري، ج١٠، ص١٣٥.
(١٥) سورة النمل، الآية ٥٤.
(١٦) تفسير ابن كثير، ج٢، ص٤٩٠.
(١٧) تفسير البغوي، ج١، ص١٧١.
(١٨) د. موربس شربل: مرجع سابق، ص٧٣–٧٤.
(١٩) Ludy (T): Psychology, 2ed, New York, 1990. p.611.

صبي بين الثانية عشرة والسادسة عشرة من العمر رجلٌ حامٍ ينتقل مجده الحربي إلى هذا الصبي، ويتمُّ النظر إلى هذه العلاقة كعلاقة زوجية تبقى حتى يظهر الشعرُ على لحية الصبي وجسده. (٢٠)

بيد أنّ قدماء العرب لم يعرفوا المثلية الجنسية ولهذا قال الوليد بن عبد الملك:" لولا أنّ الله عز وجل قص علينا قصة قوم لوط في القرآن ما ظننت أن ذكراً يعلو ذكراً"(٢١)، إلا أنه في عصور لاحقة انتشر اللواط بصورة كبيرة، والسبب في ذلك كثرة الجواري مما أدى إلى ميل الرجال عنهن ورغبتهم في الغلمان، فقد كان ملوك العرب يتخذون الغلمان خدماً، يسقونهم الخمر، ويقدمون الطعام ويقفون بالمراوح على رؤوسهم، ومنهم من اتخذ الغلمان ندامى للمسامرة؛ ولكثرة هذا الاختلاط بهم مالوا إليهم وأقاموا معهم علاقات جنسية، ونشأت نتيجة ذلك منافسة في شراء الغلمان المِلاح من الترك والروم والفرس، فكلما كان الغلامُ أجملَ كان سعرُه وثمنه أعلى وأغلى. (٢٢)

ويوجد في الوقت الراهن مجتمعات بدائية معاصرة تبيح المثلية الجنسية وتنظمها ، ففي قبيلة" موهانه" وهي إحدى قبائل الهنود الحمر يلبس الشباب والرجال الذين لا يجيدون الحرب والصيد ملابس كالنساء، ويتخذ كلٌّ واحد منهم زوجاً من الذكور، ويقوم بالأعمال البيتية التي تقوم بها الزوجات عادة ويطلق على هذا الذكر المتأنّث اسم برداخي.(٢٣)

وتقوم قبيلة "الأبورجين" الصينية وهي من قبائل الصين السيبيرية بمراسم زواجٍ بين الذكور، ويجوز للزوج الذكر أن يتزوج أنثى لإنجاب الأطفال، وللذكر

(٢٠) إ.س. كون: الجنس والثقافة، ترجمة د. منير شحوده، اللاذقية، ط١، ١٩٩٢، ص٦٦.
(٢١) البداية والنهاية، ص٢١٥.
(٢٢) الخطيب العدناني: الزنا والشذوذ في التاريخ العربي، مؤسسة الانتشار العربي، ط١، ١٩٩٩، ص١٠٨.
(٢٣) د. موربس شربل: مرجع سابق، ص٧٤.

الزوجة أن يتخذ خليلة من النساء، والغريب أن الذكر الزوجة أو ما يطلق عليه الشمان يحتل مركزاً مرموقاً ومحترماً في مجتمعه. (٢٤)

وفي قبيلة سيوان في جنوب أفريقيا يعتبر الذكور الذين لا يمارسون اللواط أناساً غريبي الأطوار، فالمتزوجون والعزّاب من الذكور يمارسون اللواط حتى إن أفراد هذه القبيلة يقومون بإعارة أولادهم بعضهم لبعض لممارسة اللواط معهم.(٢٥)

وعند شعوب البابوار سامبا في غويانا الجديدة عندما يبلغ أطفال هذه العشيرة سنَّ السابعة يتم إبعادهم عن أمهاتهم، ويعيشون في عالم ذكوري مغلق حيث يعتقد بأنه لأجل نمو وتطوير الصبيان بشكل طبيعي لابد من ممارسة اللواط معهم من قبل شباب ورجال القبيلة غيرِ المتزوجين بهدف–حسب اعتقادهم–تحرير الصبيان من المكونات الأنثوية.(٢٦)

من خلال ما تقدم نجد أنّ معظم صور المثلية الجنسية التي استطعنا رصدها في المجتمعات القديمة والمجتمعات البدائية المعاصرة هي مثلية جنسية ذكرية "لواط"، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود مثلية جنسية أنثوية (سُّحاق) في هذه المجتمعات، فكافةُ المراجع التي تتحدث عن المثلية الجنسية تذكر القليل عن المثلية الجنسية الأنثوية والسبب في ذلك أن المثلية الجنسية لدى الإناث تُظهرُ ردة فعل أقلّ سلبيةً من ردة الفعل على المثلية الجنسية لدى الذكور، وذلك إذا ما استثنينا ما يسمى السُّحاق السياسيَّ بين النساء، حيث تركز السُّحاقيات السياسيات على الأخوة النسائية The sisterhood of women ويكون اختيارهن للسُّحاق ومجاهرتهن به

(٢٤) د. علي كمال: مرجع سابق، ص٢٤٣.
(٢٥) د. موريس شربل: مرجع سابق، ص٧٥.
(٢٦) إ.س. كون: الثقافة والجنس، مرجع سابق، ص٦٤–٦٥.

والدعوةُ إليه كحركة تحرر من الرجل أكثر من كونه محضَ خيار جنسيٍّ ماديٍّ فقط.(٢٧)

كما أنّ شراكة التساحق أقلُّ لفتاً للنظر، فالتعانق والتداعب بين الصديقات، وكذلك سكنهن ونومهن المشترك مألوف أكثر، ويُنظر إليه بعين الرضا والتسامح أكثر مما هو الحال بالنسبة للصداقة الحميمية بين الذكور.(٢٨)

ومع ذلك هنالك بعضُ الشواهد التاريخية على وجود المثلية الجنسية الأنثوية، فقد قيل إن قوم لوط عندما انصرفوا إلى ممارسة اللواط وهجروا النساء قامت النساء بممارسة السحاق، وفي اليونان القديم كان السحاق شائعاً بين النساء، فقد كرست الشاعرة اليونانية صافو هذه الممارسة، وإليها نسبت هذه الممارسة حيث يسمّى السُّحاقُ أحياناً الحبَّ الصافي أو الصافية، ويرى المؤرِّخون أنّ الملكة الفرعونية (حتشبسوت) مارست الجنسية المثلية قبل صافو(٢٩)، حيث كانت تظهر دائماً بلباس رجل وبلحية كاذبة. (٣٠)

وفي الوقت الحاضر على الرغم من أنّ الجميع على يقين أنه لا تخلو حضارة ولا مجتمع من وجود المثلية الجنسية بنوعيها الذكرية والأنثوية إلا أنه من المتعذر الوصولُ إلى معلومات دقيقة عن مدى انتشار هذه الممارسة، ذلك أن الأمر يحتاج إلى معلومات إحصائية من الصعب الحصول عليها لما يحاط به موضوع المثلية الجنسية في أغلب المجتمعات من سرية وتكتم، على الرغم من أنّ معظم التشريعات لا تجرِّمُ ممارسة المثلية الجنسية الرضائية بين البالغين، بل

(٢٧) Broderick(C) : op.cit.p.111

(٢٨) د. شنايل: العاطفة والجنس بين الرجل والمرأة، ترجمة د.عقل روميه، دار الأندلس، دون سنة طبع، ص٣٤٩.

(٢٩) د. موريس شربل: مرجع سابق، ص٩١.

(٣٠) الملكة حتشبسوت يعود تاريخها إلى عهد الدولة الفرعونية الحديثة أو عصر الإمبراطورية والتي استمرت من حوالي ١٥٨٠ إلى ١٠٨٥ قبل الميلاد، وهي أرملة تحتمس الثاني حيث حكمت كوصية على العرش لإبن الملك تحتمس الثالث لمدة تبلغ سبعة عشر عاماً، واتسمت فترة حكمها بالصرامة. انظر د. ناصر الأنصاري: المجمل في تاريخ القانون المصري، إصدار مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية للكتاب، ط١٩٩٨، ص٧٧.

وتنظم بعضُ التشريعات أحكام الاقتران المثلي الذي يكون بصورة شراكة مثلية وزواج مثلي، وتحمي طائفة أخرى الممارسة المثلية عن طريق الاعتراف بالحق في الميول الجنسية، وتجريم التمييز المبني على أساس الميول الجنسية. (٣١)

إلا أنّ السواد الأعظم من أبناء المعمورة ينظرون إلى المثلية الجنسية على أنها شذوذ جنسي وحالةٌ غيرُ طبيعية لممارسة الجنس. (٣٢)

المطلب الثالث
أنواع المثلية الجنسية

أولُ أنواع المثلية الجنسية المثلية الجنسية بين الأطفال، أو ما يسمّى المثلية الجنسية الطفولية Infantile Homosexuality حيث يعتقد بأن الميول الجنسية Sexual orientation تتبلور في مرحلة الطفولة المبكرة إن لم تكن قبل الولادة(٣٣)، وأثناء مرحلة النضوج الجنسي ومرحلة المراهقة قد يمارس الجنس المثلي بين الأطفال والمراهقين وهذه المثلية على الرغم من أنها مرتفعة إلا أنها مثلية عابرة فقد جاء في إحدى الدراسات أن حوالي ٦٠% من المراهقين الذكور Preadolescent Boys و ٣٣% من المراهقين الإناث مارسوا الجنس المثلي(٣٤)، على أن ممارسة الجنس المثلي في سن المراهقة لا تجعل من المراهق مثلي الجنس ففي سن المراهقة يكون التهيُّجُ الجنسي عنيفاً في حين لم تتحدد الهوية الجنسية بعد. (٣٥)

كما أن هناك مثليةً جنسيةً اختيارية Facultative Homosexuality، ومثليةً جنسيةً إجباريةً Obligative Homosexuality، فالمثلية الجنسية الاختيارية هي التي

---

(٣١) سوف نبين التنظيم التشريعي للمثلية الجنسية في المبحث الرابع من هذه الدراسة.

(٣٢) يرى Leonard Grose أن الجنس الطبيعي يعتمد تحديده على الأخلاق السائدة، وثقافة المجتمع، وعلى المحددات الطبية، فإذا كانت ممارسة الجنس بشكل معين من شأنها أن تضر بالصحة فإنه يُعدُّ جنساً غير طبيعي.
Leonard (G): Sexual Behavior, New York, 1973, p.17.

(٣٣) Moore (S) and Rosenthal (D): Sexuality in adolescence, New York. 1993, p.103.

(٣٤) Holland (M): Introductory Psychology, London, 1980, p.295.

(٣٥) إ.س. كون: علم نفس الجنس، ترجمة د. منير شحود، دار الحوار، اللاذقية، ط١، ١٩٩٣، ص١٣٦.

يُقدِمُ عليها الفردُ بإرادته، وهذا يستلزم توافر جميع عناصر الرضا فيجب أن يكون الطرفان قد بلغا السنَّ القانونية في التشريع الذي يسري عليهما، والتي يعتد بها للرضا بممارسة الجنس في الدول التي لا تجَّرمُ المثلية الجنسية التي تتمُّ بين البالغين، فهذه الدول تضع سناً معيناً بعد بلوغ الشخص إيّاه، يكون غير مؤاخذ جزائياً على ممارسة الجنس المثلي مع شخص بلغ كذلك هذا السن حينما يتم هذا الفعل في مكان خاص، وهذه السنُّ تختلف من تشريع لآخر، كما يجب أن يتحررَ الطرفان من جميع عيوب الرضا التي إذا وُجد أيٌّ منها أصبحت المثليةُ الجنسيةُ مثليةً جنسيةً إجباريةً استوجبت العقاب على أساس أنّها جريمةُ اعتداء على العِرض.

ويمكن أن تكون المثليةُ الجنسيةُ خالصةً أو عارضة، فالمثليةُ الجنسيةُ الخالصةُ تكون عندما يقصُر الفردُ ممارسته للجنس مع أفراد من نفس جنسه دون غيرهم، ولا ينشدُّ جنسياً إلى أفراد الجنس الآخر، أما الجنسيةُ المثليةُ العارضةُTransitory Homosexual فتكون في حالة الحرمان من ممارسة الجنس الطبيعي في المعسكرات، والسجون، والمدارس الداخلية، على أن هذه المثلية العارضة يمكن أن تصبح خالصةً إذا كان الشخص صغيراً في السن. (٣٦)

وهنالك من الأشخاص المثليين من يكون ثنائي الجنس Bisexual فيوجد لديه رغبةٌ في ممارسة الجنس المثلي، والجنس الطبيعي في الوقت نفسهِ.(٣٧)

---

(٣٦) بييرداكو: المراهقة والجنس، ترجمة رعد إسكندر، أركان بيثون، دار التربية، بغداد، ١٩٨٨، ص٦٥.
Moore (S), Rosenthal (D): op.cit.p107.

(٣٧) Bisexuality has been used to describe people who are equally attracted to both sexes. See: Moore (S), Rosenthal(D): op.cit.p.106.

المطلب الرابع
نظريات المثلية الجنسية

تعددت النظريات التي قيل فيها لتفسير المثلية الجنسية إلا أن جميع هذه النظريات يمكن أن ترد إلى النظريات البيولوجية، والنظريات المحيطية، والنظرية النفسية. وعليه سوف نعرض لهذه النظريات في الأفرع التالية.

الفرع الأول
النظريات البيولوجية

أولُ النظريات البيولوجية التي قال بها العلماء لتفسير المثلية الجنسية هي نظرية الوراثة حيث أعاد بعض الباحثين في البيولوجيا سبب المثلية الجنسية إلى وجود جينات معينة، أو اضطرابات في الكروموسومات تجعل من الفرد مثليَّ الجنس، وقد قام بعضُ العلماء بدراسة التوائمِ المتماثلةِ وحيدةِ البويضة Monozygotic لإثبات ذلك(٣٨)، فقد بحث عالمُ الوراثة الأمريكي **(فرانتس كالمن)** أربعين زوجاً من التوائم وحيدي البويضة وخمسةً وأربعين زوجاً من توائم من بويضتين مختلفتين وتبين له بأن التوافق بالمثلية الجنسية عند التوائم وحيدي البويضة كان بنسبة ١٠٠% أي إذا كان أحد التوائم مثلي الجنس فإن الآخر سيكون مثلي الجنس أيضاً، ولم يُرصَدْ مثلُ هذا التطابق عند التوائم ثنائيِّ البويضة. (٣٩)

إلا أنّ هذه الدراسة لم تَسلمْ من النقد، فقد اعترى الشكُّ نتائج هذه الدراسة من حيث النسبةُ العاليةُ من التطابق عند التوائم وحيدي البويضة، وكذلك غياب المعطيات حول الخصوصية الجنسية عند الآباء والأقرباء للتوائمِ محلّ الدراسة، كما تمّ انتقادُ نتائج هذه الدراسة على أساس أنّ تطابق صفات التوائم وحيدي

---

(٣٨) Holland(M): op.cit.p.p.297.
(٣٩) Moore (S), Rosenthal (D):op.cit.p.111.

البويضة يمكن أن يفسَّر ليس على أساس الوراثة بل على أساس تعلقُّهما العاطفيِّ بعضهما ببعض. وبمصاعب التحول النفسيِّ لفردنتهما وأنّ العلاقات بين التوائم من نفس الجنس غالباً ما تكتسب شبقية جنوسية.(٤٠)

وعليه فإنّ علم الوارثة لم يُقدمْ تفسيراً قاطعاً حول دور الوراثة في المثلية، أو وجود تشوهات كروموسومية تميّز الأشخاص المثليين عن الأشخاص الغيريين.(٤١)

وتعزو بعضُ النظريات البيولوجية المثلية الجنسية إلى أسباب تشريحية، ففي دراسة قام بها العالم "لفي" عام ١٩٩١ وجد اختلافاً في تركيبة دماغ المثليين والغيريين(٤٢)، فقد لاحظ وجود كثافة وتجمَّع في الخلايا الموجودة في الجزء الأمامي من تحت المهاد في دماغ المثليين، وهذا الجزءُ في الدماغ مسؤول عن السلوك الجنسي(٤٣)، وفي دراسة أخرى قام بها العالمان (الن وجورسكي) عام ١٩٩٢ وجدوا أنّ تجمع الأعصاب التي تصل بين جزئي الدماغ في المثليين الذكور أكبرُ بحوالي ٣٤% من الذكور الغيريين.(٤٤)

وتُرجع آخر النظريات البيولوجية سبب المثلية الجنسية إلى وجود خلل في الغدد الصماء، حيث ترد هذه النظرية أسباب الخلل في الميول الجنسية إلى وجود

---

(٤٠) إ.س. كون: مرجع سابق، ص١٢٢.

(٤١) في دراسة أخرى قام بها (Puterbaugh) عام ١٩٩٠ وجد أن من بين ٧٧-٨٨% من التوائم وحيدي البويضة يوجد لديهم توافق في الجنوسة Concordance of Homosexuality ولم يلاحظ هذا الأمر لدى التوائم مختلفي البويضة Fraternal twins إلا أنه أخذ على هذه الدراسة إغفالها الجانب النفسي والبيئي وبيان مدى تأثيرهما على نتائج الدراسة.

Moore(S), Rosenthal (D): op.cit.p.111.

(٤٢) يستخدم مصطلح Heterosexual في اللغة الإنجليزية للدلالة على الأشخاص الذين ينجذبون جنسياً إلى أفراد من الجنس الآخر (الذكور للإناث والإناث للذكور) وهو الشيء الطبيعي، ويمكن أن يترجم هذا المصطلح إلى اللغة العربية بكلمة الغيريين، حيث أن مصطلح Heterosexual يتكون من جزئين Hetero وهي كلمة يونانية تعني مختلف different و sexual وتعني جنسي و المصطلح يستخدم للدلالة على الأشخاص الذين ينجذبون جنسياً لأفراد من الجنس الآخر. Persons romantically and sexually attracted to members of opposite sex.

(٤٣) Moore (S). Rosenthal (D): op. cit.p.110.

(٤٤) Ibid.

خلل في هرمون التستتيرون[٤٥]، فنسبةُ هذا الهرمون تكون منخفضة في دم الذكور المثليين ومرتفعة في دم الإناث المثليات، إلا أن هذه النظرية لم تصمُدْ أمام النقد، فقد قيل في نقد هذه النظرية إنّ مستوى هرمون التستتيرون Testosterone في دم المثليين ارتفاعاً أو انخفاضاً يظلُّ في الحدود الطبيعية، وأنه حتى نجزم بأن المثلية تعود لأسباب هرمونية فإنه لابد من توجيه الأسئلة التالية: هل يُلاحظ أن عند المثليين شذوذات هرمونية معينة؟ هل يلاحظ عند الأشخاص الذين لديهم اضطراباتٌ هرمونيةٌ معينة ميلٌ زائدٌ نحو الجنس نفسه؟ والسؤال المهم هل ستؤدي المعالجة إلى تبديل الميل الجنسي[٤٦]؟. كما قيل: إنه حتى مع وجود اختلاف في نسبة الهرمون في الدم فإنه من غير المعروف إن كان ذلك هو السبب أم النتيجة في الميل الجنسي، كما أن مستوى التستترون في الدم يتأثر بأسباب متعددة منها تعاطي المخدرات، والنشاط الجنسي والضغوط البدنية. [٤٧]

الفرع الثاني
النظريات المحيطية

تَرُدُّ أول النظريات المحيطية سبب المثلية الجنسية إلى تجارب الطفولة حيث أن التجارب الجنسية المبكرة للطفل ترسم مسار اتجاهه نحو الممارسة الجنسية في المستقبل، إلا أن هذا التفسير يدحضه أن المثلية مع أنها واسعة الانتشار بين الأطفال إلا أن النسبة الأقلّ منهم تتجه نحو المثلية الجنسية الجزئية أو الكلية في الكبر. [٤٨]

ومن النظريات المحيطية النظريةُ التي تُرجع سبب المثلية الجنسية إلى طبيعة العلاقة بين الطفل ووالديه Family Relationship Childhood Experiences حيث

(٤٥) Holland (M): op.cit.p.297.

(٤٦) إ.س. كون: مرجع سابق، ص١٢٣.

(٤٧) Moore(S), Rosenthal(D): op.cit.p.110.

(٤٨) د. علي كمال: مرجع سابق، ص٢٤٩.

يرى فرويد أنّ أي شخص يولد ولديه ميول للجنسين[٤٩]،Bisexual وأن المثلية الجنسية هي بمثابة تثبيت للنمو المثلي الجنسي على دور من النمو، وهو الدور الشرجي، ويُفسر هذا الثبات بفعل الأم المسيطرة أو المترجلة – Theory of A close Binding Intimate Mother في ظل وجود أب ضعيف أو غائب Distant Father فإن الطفل يكون معرضاً لأن يكون مثلياً، فمثل هذه الظروف تنمي العلاقة بين الأم وطفلها مما يجعله يرفض دور أبيه، وبالتالي يرفض دوره هو كرجل في الحياة.[٥٠]

ولم تَسلَمْ هذه النظريةُ هي الأخرى من النقد فقد أثبتت الدراساتُ عدم وجود علاقة بين المثلية الجنسية في الذكور وبين غياب الأب أو سيطرة الأم[٥١]. ويمكن لنا أن نضيف نقداً آخر فهذه النظرية لم تقدم تفسيراً لوجود المثلية الجنسية الأنثوية، فإذا كان ارتباطُ الطفل الذكر بأمه نتيجة سيطرتها، أو غياب الأب، أو مبالغتها في حب طفلها Over-Loving Mothers يمكن أن يكون سبباً في وجود ميل جنسي مثلي لديه فهل ارتباط الأنثى بأبيها نتيجة سيطرته، أو غياب الأم، أو المبالغة في الحب يكون سبباً لوجود ميل جنسي مثلي لديها؟

وهناك نظرية محيطية تَرُدُّ سبب المثلية الجنسية إلى التجارب الحياتية التي يمرُّ بها الطفل، ومنها اتجاه الطفل إلى ممارسة سلوك الإناث، في اللباس، والتزين واللعب، ومصاحبة الإناث بدلاً من الذكور في عمر معين، ففي دراسة أجريت على سبعةٍ وعشرين طفلاً ممن يرغبون في تقليد الإناث تبين أن من ٤٠–٥٠% منهم قد أصبحوا مثليين. [٥٢]

---

(٤٩) Holland (M): op.cit.p297.

(٥٠) Hayes (N): Foundation of Psychology, London, 1994, p.755.

(٥١) دراسة روبيرسون عام ١٩٧٢، ودراسة بل عام ١٩٨١، ودراسة روس وارندل عام ١٩٨٨.
Moore(S), Rosenthal(D): op.cit.p.113.

(٥٢) د. موربيس شربل: مرجع سابق، ص٨٣.

الفرع الثالث
النظرية النفسية

لم يقتصر تفسير المثلية الجنسية على النظريات البايولوجية والنظريات المحيطية فقد قدم علماءُ النفس عدّةَ تفسيراتٍ نفسيةٍ لوجود المثلية الجنسية، فيرى بعضهم أنها تطورٌ شاذٌ مثل عمى الألوان حيث إن المثلية تترافق مع وجود وظائف نفسية طبيعية، ويرى آخرون بأن المثلية الجنسية تعتبر ميلاً ولادياً مسبقاً كشكل من أشكال التحسس الذاتي الذي يجب قبوله كواقع بكل بساطة، وقيل بأن المثليين ليسوا سوى جنسٍ ثالثٍ وحالة جنسية وسطية، حيث تجمع الصفات الجسدية لأحد الجنسين مع الطبائع النفسية والعاطفية للجنس الآخر.(٥٣)

وقيل إن سبب المثلية الجنسية هو توقُّفٌ في التطور النفسي والجنسي وهو نوع من اضطراب الشخصية(٥٤)، وأرجع بعضهم المثلية الجنسية إلى وجود شذوذ جنسي ومرض نفسي خاص، مع أنه لغاية الآن يُنظرُ إلى المثلية الجنسية على أنها سلوكٌ غيرُ صحي وغيرُ طبيعي، وينظر إليها من أغلب المختصين في علم النفس على أنهـا تفضيل جنسي Sexual Preference وليس حالةً مرضية(٥٥).(٥٦)

---

(٥٣) إ.س. كون: مرجع سابق، ص١١٩.

(٥٤) بييرداكو: مرجع سابق، ص٥٦.

(٥٥) Holland (M): op.cit.p.275.

(٥٦) قد يبدو أمراً مستغرباً كيف يمضي رجل مع رجل إلى الفراش، أو امرأة مع امرأة إلا أن هذه الغرابة ليست موجودةً إلا بالنسبة للواقع المادي المجسَّد، أما في حقل الاستيهام فالرجل لا يمضي مع رجل ولا المرأة مع امرأة أخرى، ذلك أن أحد الرجلين يلعب دور المرأة والعكس بالعكس، وبالطبع فإن تبادل الأدوار ممكن ولكن يبقى على الدوام شخصان من جنسين مختلفين، وهذا الوضع يقودنا إلى حقيقة أن الاختلاف البيولوجي بين الجنسين لا يفسر المشكلة السيكولوجية وإنما قدرة الخيال على لعب دور الجنس الآخر، وعلى رؤية الشخص الآخر في هذا الدور، على أنه يوجد موقف نفسي يغيب فيه تماماً هذا النوع من التخيل ويرغب فيه رجل برجل آخر، أو امرأة بامرأة أخرى، ومثل هؤلاء الأشخاص لينشدون إشباع الدافع الجنسي الخام وحده فهم يستخدمون الشريك كأداة باعتباره الموضوع الأكثر توافراً. انظر: ثيودور أريك: الدافع الجنسي، ترجمة ثائر ديب، دار الحوار، اللاذقية، ط١، ١٩٩٢، ص٦٥و ٦٩.

وبضغوط من الجمعيات المدافعة عن حقوق الشواذ جنسياً قامت مؤسسةُ الأطباء النفسيين الأمريكيين في ١٥/١١/١٩٧٣م بإزالةِ الشذوذِ الجنسي من تصنيف الأمراض النفسية. (٥٧)

المبحث الثاني
موقف الأديان من المثلية الجنسية الرضائية

سنبين من خلال هذا المبحث موقف الأديان السماوية من المثلية الجنسية الرضائية: الإسلام، والمسيحية، واليهودية، وكذلك موقف أديان أخرى من ذات الموضوع، وذلك في المطالب التالية.

المطلب الأول
موقف الإسلام من المثلية الجنسية الرضائية

لقد انعقد اجماع علماء المسلمين من كافة المذاهب على تحريم المثلية الجنسية الرضائية(٥٨) بصورتيها الذكرية والأنثوية (اللواط(٥٩) والسحاق). فقد استدلوا على تحريم اللواط من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ، إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ﴾(٦٠)، وقوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ،وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ

(٥٧) Sharma (S): AIDS and Sexual Behaviour, New Delhi, 2004, p.256.

(٥٨) بدائع الصنائع: ج٥، ص٤٨٦.

(٥٩) يطلق فقهاء الشريعة الإسلامية على المثلية الجنسية الذكرية لفظ اللواطة الكبرى، وهي تشمل وطء ذكر لذكر في دبره ووطء امرأة غير حليلة في دبرها، ويطلق لفظ اللواطة الصغرى على وطء الرجل زوجته أو أمته في دبرها. انظر المغني، ج٧، ص٢٩٦.

(٦٠) سورة الأعراف، الآية ٧٩-٨٠.
جاء في المبسوط أن اللواطة سميت فاحشة لأنها تشتمل على مفاسد كثيرة، منها استعمال الشهوة الحيوانية المغروزة في غير ما غرزت عليه؛ لأن الله خلق في الإنسان الشهوة الحيوانية لإرادة بقاء النوع بقانون التناسل فقضاء تلك الشهوة في غير الغرض الذي وضعه الله لأجله اعتداء على الفطرة وعلى النوع ولأنه يغير خصوصية الرجولة بالنسبة إلى المفعول به إذ يُجعل آلة لقضاء شهوة غيره على خلاف ما وضع الله في نظام الذكورة والأنوثة من قضاء الشهوتين معاً، ولأنه مفض إلى قطع النسل أو تقليله؛ ولأن ذلك الفعل يجلب أضراراً للفاعل والمفعول به. المبسوط: ج١، ص١٥٨٠.

أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾[٦١]، وقوله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَلُوطاً آتَيْنَاهُ حُكْماً وَعِلْماً وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبَائِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَاسِقِينَ[٦٢]﴾.

أما الاستدلالُ على الحرمة من السنة النبوية فقد رُوي أنّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: "لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في دبرها"[٦٣]. ورُوي كذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به"[٦٤]. ورُوي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: "معلون ملعون من عمل عمل قوم لوط"[٦٥]. كما قال عليه الصلاة والسلام: "إنّ أخوف ما أخاف على أمتي عمل قوم لوط"[٦٦]. كما رُوي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: "أربعة يصبحون في غضب الله تعالى ويمسون في سخط الله. فقيل من هم يا رسول الله قال: المتشبهون من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال والذي يأتي البهيمة والذي يأتي الرجال".[٦٧]

وفيما يتعلق بالمثلية الجنسية الأنثوية (السُّحاق) فالمتفقُ عليه لدى فقهاء الشريعة الإسلامية تحريمُ هذا الفعل، ووجه الاستدلال على التحريم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾[٦٨]. فلما كانت المرأة لا تحلُّ لمُلك يمينها فإنه يحرم عليها إباحة فرجها لغير زوجها سواءٌ أكان الغير رجلاً أم امرأةً[٦٩]. وقد رُوي عن النبي صلى الله

---

(٦١) الآيات ١٦٥، ١٦٦ من سورة الشعراء.
(٦٢) الآية ٧٤ من سورة الأنبياء.
(٦٣) الترمذي: ج٤، ص٥٧.
(٦٤) سنن أبو داود: ج٣، ص٤٦٨.
(٦٥) روح المعاني: ج٨، ص١٧٢.
(٦٦) ابن ماجه: ج٢، ص٨٥٥.
(٦٧) الترمذي: ج٤، ص٥٨.
(٦٨) الآيات ٢٩، ٣٠ سورة المعارج.
(٦٩) د. عبد القادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي، ج٢، ط١٩٨٥، ص٣٦٨.

عليه وسلم أنه قال: "إذا أتت المرأةُ المرأةَ فهما زانيتان"[٧٠]. ورُوي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: "لا ينظر الرجلُ إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة".[٧١]

وعلى الرغم من اتفاق علماء الفقه الإسلامي على تحريم اللواط والسُّحاق إلا أنهم اختلفوا بخصوص العقوبة المقررة لكل فعل من هذه الأفعال، بل أنهم اختلفوا بخصوص عقوبة الفعل الواحد. فقد اختلف العلماء في مقدار العقوبة المقررة لفعل اللواط فمنهم من رأى أنّ عقوبة هذا الفعل الحدُّ، ومنهم من قال إن عقوبته التعزير، كما أن الذين اتفقوا على أن عقوبة اللواط الحدُّ اختلفوا على نوع الحد.

والرأي عند الإمام أبي حنيفة[٧٢]، أن عقوبة اللواط عقوبةٌ تعزيريةٌ على أساس أن اللواطة ليست بزنا، فهما مختلفان اسماً، واختلاف الأسامي دليل على اختلاف المعاني؛ ولهذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم في حد هذا الفعل، فلو كان اللواط زنا لم يكن لاختلافهم معنى؛ لأن موجب الزنا كان معلوماً لهم بالنص فهو ليس بزنا، ولا في معنى الزنا، واختلاف اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم دليل على أن الواجب بهذا الفعل هو التعزير لوجهين: أولاً أن التعزير هو الذي يحمل الاختلاف في القدر لا الحد، وثانياً أنه لا مجال للاجتهاد في الحد بل إنّ الاجتهاد يكون في التعزير

أما المالكية فالقول عندهم أنّ حدَّ اللواط القتلُ للفاعل والمفعول به[٧٣]، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به". وكيفية القتل فيها وجهان: أحدهما أنهُ يُقتل بالسيف، والثاني أنه

(٧٠) المهذب: ج٣، ص٣٣٤.
(٧١) النووي: ج٤، ص٣٠.
(٧٢) بدائع الصنائع: ج٥، ص٤٨٦، نيل الأوطار: ج٧، ص١٢٤.
(٧٣) الترمذي: ج٤، ص٥٨.

يرجم لأنه قتل يجب بالوطء فكان بالرجم كقتل الزنا، وهذا هو مذهب الشيعة الإمامية.[٧٤][٧٥]، في رأي أن حدَّ اللواط نفس حدَّ الزنى لقوله عليه الصلاة والسلام: "إذا أتى الرجلُ الرجلَ فهما زانيان" فيُرجم المحصنُ ويُجلد غيره، وهذا قول أبي يوسفَ كذلك[٧٦]، الذي قال: "إن اللواطة قضاءٌ للشهوة فهي شهوة في محل مشتهى على وجه الكمال لذلك يجب إقامة حدَّ الزنا عليهما".

ويرى الشافعية أن حد اللوطي حد الزاني إن كان محصناً فالرجم وإن كان بكراً فالجلد[٧٧]،

والرأي عند الحنابلة رجمُ الفاعل والمفعول به بصورة مطلقة محصناً كان أم غيرَ محصن[٧٨]،

ورُوي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال: "يُقتل الفاعلُ والمفعولُ به بالسيف حداً، ثم يُحرقان بالنار زجراً لهما وتخويفاً لغيرهما" وهو رأيُ الإمامِ علي كرم الله وجهه[٧٩]، ورُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنهما يُرميان من مكان مرتفع، ويُتبعان بالحجارة حتى يموتا كما حصل مع قوم لوط.[٨٠]

والثابت أن عقوبة السحاق عقوبة تعزيرية فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لاحدَّ في السُّحاق، ويجب فيه التعزير بحسب ما يراه الحاكم لأنه مباشرة من غير إيلاج.[٨١]

(٧٤) نيل الأوطار: ج٧، ص١٢٤.
(٧٥) المهذب: ج٣، ص٣٣٤.
(٧٦) الفقه على المذاهب الأربعة: ج٥، ص٦٣.
(٧٧) الأم: ج٧، ص١٩٣.
(٧٨) المغني: ج١٠، ص١٥٥.
(٧٩) الفقه على المذاهب الأربعة: ج٣، ص٦٣، نيل الأوطار: ج٧، ص١٢٤.
(٨٠) المحلى: ج٨، ص٤٦١، الفقه على المذاهب الأربعة: ج٣، ص٦٣.
(٨١) المغني: ج٩، ص٦١، المهذب: ج٣، ص٣٣٤، الفقه على المذاهب الأربعة: ج٥، ص٦٥.

وفي الوقت الحاضر فإن جميع فقهاء المسلمين ينكرون العلاقة الجنسية المثلية فيقول فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي(٨٢): "إنّ الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان من ذكرٍ وأنثى قال تعالى: ﴿وَجَعَل مِنها زوجَها لِيسكن إليها﴾ فالرجل يسكن إلى المرأة وكذا المرأة تسكن إلى الرجل، فالكون قائم على الازدواج لا على المثلية قال تعالى: ﴿ومن كل شيءٍ خلقنا زوجين) فالكون يقوم على عملية الموجب والسالب، فالواحد هو الله فقط لا ازدواج له ولا شريك له ولا ندَّ له، فالذكر والأنثى موجودة في البشر وفي الحيوان وفي النبات، فإذا أراد الإنسان أن يستغني بمثله فهذا ضدُّ الفطرة، فإذا استغنى كلُّ انسان بعلاقته الجنسية بمثله فإن ذلك سيؤدي إلى انتهاء البشرية بعد جيل أو جيلين، لأن الله سبحانه وتعالى جعل التناسب بلقاء الرجل والمرأة قال تعالى: ﴿والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفده﴾ صدق الله العظيم".

المطلب الثاني
موقف المسيحية من المثلية الجنسية الرضائية

حذر الرسول بولس من هذا السلوك الشاذ في أكثر من رسالة، ففي وصفه لقباحات الرومان يقول: "لذلك أسلمهم الله إلى أهون الهوان لأن إناثهم استبدلن الاستعمال الطبيعي، اشتغلوا بشهوتهم بعضهم لبعض فاعلين الفحشاء ذكوراً بذكور ونائلين في أنفسهم جزاء ضلالهم المُحق. أما في رسالته إلى كورنثوس فيقول: "أم لستم تعلمون أن الظالمين لا يرثون ملكوت الله لا تضلوا لا زناة ولا عبدة أوثان ولا فاسقون ولا مأبونون ولا مضاجعو ذكور".(٨٣)

(٨٢) موقع فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي على شبكة الإنترنت:
http://www.qaradawi.net/site/topics/article.asp?
(٨٣) انظر قاموس الكتاب المقدس، مكتبة المشعل (بيروت)، ط٦، ١٩٨١، ص٤٦٠.

وفي الشرع الكنسي فقد عاقب القانونان السادس والسابع عشر من مجمع أنقرة عام ٣١٤م على اللواط بالصيام مدة خمسة عشر سنة، وقد رفع القديس باسيليوس في القانون السابع من رسالته الأولى إلى أمفيلوخيوس أسقف إيقونيه عقوبة اللواط إلى ثلاثين سنة توبه إذا كان قد ارتكبها عن جهل وأكثر إذا كانت عمداً. (٨٤)

وفي الوقت الحاضر فقد تباينت الآراء في الديانة المسيحية حول موضوع المثلية الجنسية والشذوذ والزواج المثلي، فهنالك عدم اتفاق بين الكنائس الغربية والشرقية حول هذا الموضوع. فقد طُرح موضوع الشذوذ الجنسي أثناء اجتماعات مجلس الكنائس العالمي وقد صدر عن مجلس الكنائس العالمي في ١٩٩٨/١٢/١٠ بيانٌ دعا المعاهد اللاهوتية إلى إدخال موادَّ حول لاهوت الشذوذ الجنسي في دراستها على أساس أن الله خلق الجميع متساوين. (٨٥)

ويظهر الانشقاقُ حول موضوع المثلية الجنسية عندما رفض أساقفةُ أنكليكان العالم الثالث عام ١٩٩٨ ما أقره أساقفةُ أنكليكان الغرب من تقبل الشاذين، حيث يرى أنكليكان العالم الثالث أنّ الزواج يكون مدى الحياة بين الرجل والمرأة وأنّ الشذوذ الجنسيَّ لا يتفقُ مع ما جاء به الكتابُ المقدس، وأنّ زواج شخصين من جنس واحد مرفوض. (٨٦)

---

(٨٤) الأرسمندريت حنانيا الياس: مجموعة الشرع الكنسي، مكتبة النور(بيروت)، ط١٩٨٥، ص٨٨٦ وما يليها.

(٨٥) http://www.wcc-coe.org/wcc/assembly/pre-30.html
عقد التجمع العالمي للطلاب المسيحيين فرع كندا عدداً من الاجتماعات لدعم الشاذين وقد قاموا بتفسير بعض المقاطع الإنجيلية لتبرير الشذوذ، كما بحثوا عن شخصيات من الكتاب المقدس وإلصاق صفة الشذوذ بها، ودعوا كافة الكنائس إلى مباركة العلاقة الشاذة، وقد قالوا في صدد تفسيرهم لبعض الآيات إن العلاقة بين النبي داود ويوناثان كانت علاقة لواط علي أساسٍ الآية الواردة في صموئيل ١: ٢٦ التي قال فيها داود: "قد تضايقت عليك يا أخي يوناثان كنت حلواً لي جداً محبتك لي أعجب من محبة النساء".
http://www.affirmuhited.ca/ucon0402.htm.

(٨٦) http://www.orthodox.net/russia/200-0877-homosexuality.html

المطلب الثالث
موقف اليهودية من المثلية الجنسية الرضائية

لا تجيز اليهودية بشكل عام ممارسة الجنس خارج إطار الزوجية، وتعتبرُ كلَّ الممارسات الجنسية الأخرى انحرافاً عن النموذج المثالي، فهناك سلسلة من الجرائم الجنسية والتي تمتدُّ من ممارسة الجنس قبل الزواج إلى التبتل (العزوبية) Celibacy والزنا، ومن ثمّ الشذوذ الجنسي بصورة المثلية، والزنا بين المحارم Incest، وتنتهي بأشد جريمة جنسية وهي ممارسة الجنس مع الحيوانات(٨٧) Bestiality.

والمثليةُ الجنسية بصورة اللواط محرمة في التوراة فقد جاء في سفر اللاويين ١٨: ٢٢ أنه: "لا تضاجع الذكر مضاجعة النساء فذلك معيب" Abomination، كما جاء في سفر اللاويين ٢٠: ١٣ أنه: "إن ضاجع أحد ذكراً مضاجعة النساء فكلاهما فعلا أمراً معيباً فليقتلا ودمهما على رأسيهما".(٨٨)

ولم يرد في التوراة نصوصٌ صريحةٌ على تحريم السُّحاق وإنما يُحَرِّمُ الحاخامات هذا الفعل بالاعتماد على ما ورد في سفر اللاويين ١٨: ٢ و ٣ الذي جاء فيه: "وكلم الرب موسى فقال: قل لبني إسرائيل: أنا الربُ أنهاكم كما يعمل أهل مِصرَ التي أقمتم بها لا تعملوا، وكما يعمل أهل أرض كنعان التي أُدخلكم إليها لا تعملوا" وقد فسروا ذلك بالنهي عن اتباع الأعراف الجنسية لدى المصريين والكنعانيين ومنها الزواجُ المثليُّ بين النساء كزواج الرجل بالمرأة، وقد جاء في التلمود أن عقوبة السُّحاق الجلدُ Lashes لأن هذا الفعل أقلُّ جسامةً من اللواط. (٨٩)

---

(٨٧) Homosexuality and Judaism :http://en.wikipedia.org/wiki/homosexuality –and-Judaism. page 1 of 7.

(٨٨) الكتاب المقدس: العهد القديم، الإصدار الثاني ١٩٩٥، ط١ جمعية الكتاب المقدس في لبنان.

(٨٩) Homosexuailty and Judaism:op.cit.p.2 of 7.

ومع أن موقف التوراة واليهود التقليديين واضحٌ من مسألة المثلية الجنسية إلا أنّ المسألة غيرُ محسومة في الوقت الحاضر، فهناك حركاتٌ يهوديةٌ تدعو إلى تقبل فكرة المثلية الجنسية ورفض الفكر التقليدي. فمثلاً فإن حركة إعادة شكل اليهودية التي تعد أكبر فرع لليهودية في أمريكيا الجنوبية لا تُحَرِّمُ قبول الشواذ كحاخامات Rabbis ومرتلين Cantors، وقد دعم المؤتمرُ المركزيُّ لحاخامات أمريكيا الذي عقد في عام ١٩٩٦ حقوق الشواذ واعترف لهم بحق الزواج المثلي وعارض الجهود الحكومية الداعية إلى تجريم الزواج المثلي.[٩٠]

إنّ المذاهب الدينية الحديثة من اليهودية المعاصرة كاليهودية الإصلاحية والمحافظة تقبل الشذوذ الجنسيَّ، فقد أبرم حاخام إصلاحي عقد زواج بين رجلين أمام حائط المبكى عام ١٩٩٨، ونشر ملحق صحيفة هآرتس في ١٤ أبريل عام ٢٠٠٠ مقالاً جاء فيه: إنّ وضع الشواذ جنسياً في إسرائيل الآن أفضل من الناحية القانونية والتشريعية، وهو من أفضل الأوضاع على مستوى العالم، فلا يوجد في إسرائيل قانون يمنع الشذوذ، ولا يوجد قانونٌ يمنع اللواط، بالإضافة إلى أننا في طريقنا في إسرائيل نحو إصدار قوانين التبني التي تسمح للشواذ بتبني الأطفال.[٩١]

ولا ندري كيف يقول بعضُ رجال الدين اليهود بإباحة الشذوذ والمثلية مع أن نصوص التوراة تحَرِّمُ هذه الأفعال، وأن التوراة ذاتها تُقرُّ بأنّ عمارة الكون تتحقق بوجود الذكر والأنثى وتستمر عن طريق تكاثرهما وهذا جلي في سفر التكوين ١: ٢٧و٢٨ فقد جاء فيهما أن الله عز وجل خلق البشر ذكوراً وإناثاً وقال لهم: "أنموا وأكثروا واملأوا الأرض....".

---

(٩٠) Ibid.

(٩١) باسل يوسف: المرأة في إسرائيل، مكتبة العبيكان، ط١٤٢٥هـ(٢٠٠٤م)، ص٧٥.

المطلب الرابع
موقف ديانات أخرى
من المثلية الجنسية الرضائية

تحَرِّمُ دياناتٌ أخرى غيرَ الإسلام والمسيحية واليهودية المثلية الجنسية، فمثلاً فإن الديانة الهندوسية Hinduism تُحَرِّمُ المثلية الجنسية(٩٢)، فوفقاً لقوانين مانو سمرتي فإن الشذوذ الجنسي بين الذكور وبين الإناث يعاقب عليه بطقوس استحمام وغرامات وتشهير أمام العامة على منصة التشهير Public Chumiliation وقد تصل العقوبة إلى حد قطع أصابع اليد.(٩٣)

وفي الديانة البوذية Buddhism فإن القاعدة الثالثة من التعاليم الخمسة في الديانة البوذية توجب الابتعاد عن الميول والسلوكات الجنسية السيئة، وقد تم تفسيرُ هذه القاعدة على أنها تشملُ الشذوذ الجنسي.(٩٤)

ولا تقر الديانة السيخية Sikhism الشذوذ الجنسي، ففي عام ٢٠٠٥ اعتبرت أعلى سلطة دينية سيخية في العالم أنّ الشذوذ واللواطة ضد الدين السيخي، وضد الرمز الديني السيخي للاتصال الجنسي، وأن الشذوذ ضدٌّ قوانين الطبيعة، ودعت السلطة العليا للسيخ أتباع هذا الدين أن يناصروا القوانين التي تجرم الشذوذ.(٩٥)

وفي الديانات الصينية فإنّ أيَّ سلوك جنسيٍّ شاذ غيرُ محبب، فوفقاً لتعاليم الديانة الكنفوشية Confucianism فإنّ الشاذين جنسياً يعتبرون خارجين على مبادئ الديانة الكنفوشية التي تشجع على التناسل، كما أن الطاوية وهي ديانةٌ سائدةٌ في

(٩٢) الهندوسية ديانة الجمهرة العظمى في الهند، ولا يوجد مؤسس للهندوسية يمكن الرجوع إليه كمصدر لتعاليمها وأحكامها، كما أن الويدا وهو الكتاب المقدس لإتباع هذه الديانة ليس له واضع معروف ويعتقد الهندوس أنه أزلي لابداية له.
انظر: سوامي نيخيلاناندا: الهندوسية، ترجمة د. نبيل محسن، دار وارد، دمشق، ط١، ٢٠٠٠، ص١٤١.

(٩٣) Homosexuality and religion: htt://www.enwikipedia.org/wik.

(٩٤) Ibid.

(٩٥) World Sikh group against gay marriage bill.
http://www.cbc.ca/story/canda/national/2005

الصين تنظرُ إلى الشذوذ الجنسي على أنه لا يحقق الاتزان، فوفقاً لمبادئ هذه الديانة فإن الذكر يحتاج إلى الطاقة الموجودة في الأنثى، وهي كذلك تحتاج إلى الطاقة الموجودة في جسم الذكر، وهذا الاتزان لا يتمُّ الوصول إليه من خلال ممارسة الجنس المثلي، على أن موقف الديانة الطاوية غيرُ واضح من المثلية الجنسية الرضائية في الكتب المقدسة لهذه الديانة مثل كتاب تاو تكيق Tao Techig و زهون جازي Zhuangazi. (٩٦)

من خلال بيان موقف الديانات من موضوع المثلية الجنسية يتضح لنا أن هذا السلوك غير مقبول فيها ومحرم على الرغم من بغض المحاولات المغرضة لإسباغ شرعيه دينيه على هذا السلوك في الديانتين اليهودية والمسيحية إلا أغلب أتباع هذه الديانات ينكرون هذا السلوك الذي يخالف الفطرة البشرية السوية ويخالف ماجاء في الكتب السماوية.

المبحث الثالث
موقف التشريعات الوضعية
من المثلية الجنسية الرضائية

لم تسر التشريعاتُ في دول العالم على الوتيرة نفسها، وذلك فيما يتعلق بموضوع المثلية الجنسية الرضائية التي تتم بين الأشخاص البالغين، فهنالك تشريعات تجَرِّمُ ممارسة الجنس الرضائيِّ المثلي بين البالغين، وجلُّ التشريعات العقابية في دول العالم ألغت تجريم المثلية الجنسية أي أنها أباحت هذا الفعل بعد أن كانت تجَرِّمُه على اعتبار أن ممارسة الجنس الرضائي بين البالغين، والذي يتمُّ في مكان خاصٍّ حقٌّ من حقوق الإنسان. لذا سوف نتناول هذا المبحث في مطلبين: الأول سوف نتناول فيه موضوع التشريعات التي تجرم المثلية الجنسية

---

(٩٦) Homosexuality in china. http://www.glbtq.com/social-sciences/china, 5: htm.؟

الرضائية. والثاني سيكون لموضوع التشريعات التي أباحت المثلية الجنسية الرضائية بعد التجريم.

المطلب الأول
التشريعات التي تجرم المثلية الجنسية الرضائية

سنبين أولاً التشريعات العربية التي تجرم المثلية الجنسية، ومن ثم التشريعات الأجنبية التي تجرم المثلية الجنسية وذلك في الفرعين التاليين:

الفرع الأول
التشريعات العربية التي تجَرمُ المثلية الجنسية الرضائية

المثلية الجنسية مجَرمةٌ في العديد من تشريعات الدول العربية، وهي في المجتمع العربي جريمةٌ اجتماعية، قبل أن تكون جريمةً قانونية، فالمثليةُ سلوكٌ غيرُ مقبول اجتماعياً في أغلب المجتمعات العربية، من يشيع عنه أنه مثليٌّ يُوصَمُ بوصمة اجتماعية يصعب إزالتها، وتصبح نظرةُ المجتمع له نظرةً دونيةً، يخسر فيها كثيراً من المعاني والقيم الاجتماعية، فيقدح في رجولته وشهامته ويجلب العار له ولأفراد أسرته، أما السلوك المثلي بين الإناث وإن كان موجوداً إلا أن من ترتكبه لا تنال القدر نفسه من العقوبات الاجتماعية. ونظراً لتماثل القيم الاجتماعية في المجتمعات العربية إلى حدٍ كبير فإنه حتى في الدول العربية التي لا يوجد نصوصٌ في تشريعاتها تجَّرمُ المثلية الجنسية الرضائية فإن هذا الفعلَ غيرُ مقبول اجتماعياً، ويلاحق مرتكبهُ بأوصاف جرمية أخرى كانتهاك الآداب والفجور والدعارة.(٩٧)

(٩٧) فمثلاً لا يوجد نصوص في التشريع المصري تعاقب على ممارسة الجنسي المثلي الرضائي الذي يتم بين البالغين–وكذا في التشريع الأردني إذا ما استثنينا ما نصت عليه المادة (٥٠) من قانون العقوبات العسكري–إلا أن هذه الأفعال يمكن ملاحقة مرتكبيها إذا شكلت عناصر جريمة أخرى كالفعل الفاضح العلني. انظر د. جميل عبد الباقي الصغير: قانون العقوبات، القسم الخاص (جرائم العرض والآداب العامة) دار النهضة العربية، ط١، ١٩٩٤، ص٨، هامش(١).

وباستعراض تشريعات الدول العربية لبيان موقفها من تجريم المثلية الجنسية نجد أن المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات اللبناني تعاقب بالحبس حتى سنةٍ واحدةٍ على كل مُجامعةٍ على خلاف الطبيعة، وتعاقب المادة ٥٢٠ من قانون العقوبات السوري بالحبس حتى ثلاث سنوات على كل مجامعةٍ على خلاف الطبيعة، ومصطلح المجامعة على خلاف الطبيعة Intercorse Against the Order of Nature ينصرف إلى اللواط، والسُّحاق، ووطء المرأة من الدبر، والاتصال الجنسي بالحيوانات. [٩٨]

ولم يُجَرِّم المشرِّعُ الأردنيُّ المثلية الجنسية في قانون العقوبات، وإنما تم تجريمُ هذا الفعل في قانون العقوبات العسكري رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٦[٩٩]، فقد نصت المادة ٥٠ من هذا القانون على أنه: "يعاقب بالحبس كلُّ من مارس الجنس مع مثيل جنسه برضاه". على أن قانون العقوبات العسكري لا تسري أحكامه إلا على العسكريين ومن هم في حكمهم[١٠٠]. سواءٌ أكانوا من الذكور أم من الإناث، والجدير بالذكر أن هذه الجريمة من الجرائم التي استحدثها قانونُ العقوبات العسكريُّ رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٦ فلم يكن قانون العقوبات العسكري رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ المُلغى يجَرِّمُ المثلية الجنسية.

فتجريم المثلية الجنسية في التشريع الأردني يقتصر على ما نصت عليه المادة (٥٠) من قانون العقوبات العسكري، وهذه الجريمةُ على هذا النحو جريمةٌ عسكريةٌ بحتة لا يوجد لها نظير في قانون العقوبات العام، ويبدو أن المشرِّع قصر التجريم على قانون العقوبات العسكري، لشيوع ارتكاب المثلية الجنسية في

(٩٨) عبد الوهاب بدرة: الجرائم المنافية للأخلاق والآداب، حلب، ط١٩٩٩، ص٣٣٢.
(٩٩) منشور على صفحة ٤٢٧٤ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٧٩٠ تاريخ ٢٠٠٦/١١/١.
(١٠٠) تسري أحكام قانون العقوبات العسكري على كل ضباط وأفراد القوات المسلحة فاعلين أو متدخلين أو محرِّضين وإن فقدوا الصفة العسكرية بعد ارتكاب الجريمة، كما تسري أحكام هذا القانون على أسرى الحرب، وضباط وأفراد الجيوش الحليفة الموجودة في المملكة، أو تحت إمرة القوات المسلحة إذا ارتكبوا أياً من الجرائم المنصوص عليها فيه. انظر المادة ٢ من قانون العقوبات العسكري.

المجتمعات المغلقة، والمتماثلة في الجنس، ومنها بطبيعة الحال المجتمعاتُ العسكريةُ فأراد أن يطهر المؤسسة العسكرية من هذه السلوكات.[١٠١]

ويُجَرِّمُ القانونُ الجنائيُّ السودانيُّ المثلية الجنسية الذكرية (اللواط) حيث جاء في المادة (١/١٤٨) من هذا القانون أنه يعد مرتكباً جريمة اللواط كلٌّ رجل أدخل حشفةً أو ما يعادلها في دبر امرأة، أو رجل آخر، أو مكن رجلاً آخر من إدخال حشفته أو ما يعادلها في دبره[١٠٢]. والحشفةُ هي رأس القضيب، وإذا كان القضيبُ بلا حشفةٍ فيكتفى بإدخال ما يعادلها، فوفقاً لنص المادة (١/١٤٨) من القانون الجنائي السوداني فإن التجريم يشمل الفاعل والمفعول به إن كان ذكراً وتم الفعلُ برضاه، ولم يجَرِّم المشرِّعُ السودانيُّ المثلية الجنسية الأنثوية، على أن عقوبة مرتكب جريمة اللواط الجلدُ مائة جلدة، كما يجوز معاقبته بالسجن مدّةً لا تتجاوز خمسَ سنوات[١٠٣]. وإذا أدين الجاني للمرة الثانية يعاقب بالجلد مائة جلدةٍ، والسجن مدةً لا تتجاوز خمس سنوات، وإذا أدين للمرة الثالثة يعاقب بالإعدام أو بالسجن المؤبد.[١٠٤]

---

(١٠١) على الرغم من عدم وجود نصوص تجّرِمُ المثلية الجنسية في قانون العقوبات الأردني إلا أن الدعوة إلى الشذوذ والزواج المثلي يمكن تجريمه وفقاً لنص المادة (١/١٤٩) من قانون العقوبات والتي عاقبت بالأشغال الشاقة المؤقتة على الإقـدام على أيِّ عمل فردي أو جماعي بقصد تغيير كيان الدولة الاجتماعي أو أوضاع المجتمع الأساسية. فالعمل على تغـيير الكيان الاجتماعي للدولة أو أوضاع المجتمع الأساسية جريمة، ويقصد بالكيان الاجتماعي للدولـة الإطـار العـام للمجتمع والمبادئ الأساسية التي تحكم النظام الاجتماعي وقيمه الأساسية، ومن صور الإخلال بالنظام الاجتمـاعي الدعوة إلى الإباحية، أو الشذوذ الجنسي، أو الزواج المثلي أو إلى تعدد الأزواج، ويتطلب قيام هذه الجريمة توافر قصد جرمي خاص إلى جانب القصد الجرمي العام.وجَّرم المشرع الأردني في المادة ١٥٠ من قـانون العقوبـات زعزعـة أوضاع المجتمع الأساسية وذلك بالترويج للانحراف أو فساد الأخلاق،وتكون عقوبة هذه الجريمة الحبس.
انظر د. عبد الإله النوايسة: الجرائم الواقعة على أمن الدولة في التشريع الأردني، دار وائل (عمـان)، ط١، ٢٠٠٥، ص٢٧٣-٢٧٤.

(١٠٢) يبدو أن المشرع السوداني متأثرٌ بأحكام الشريعة الإسلامية حيث أن اللواط في الفقه الإسلامي يعني وطء ذكر في دبره ووطء امرأة في دبرها. انظر المغني: ج٩، ص٦٠، المحلى: ج٧، ص٨٧.

(١٠٣) المادة ٢/١٤٨/أ من القانون الجنائي السوداني. وفقاً لنص المادة ٣٥ من القانون الجنائي السوداني فإنه فيما عدا جرائم الحدود لا يحكم بالجلد على من بلغ الستين من عمره، ولا على المريض الذي يعرض الجلد حياته للخطر، أو يضاعف عليه المرض، فإذا سقطت عقوبة الجلد بسبب العمر أو المرض يعاقب الجاني بعقوبة بديلة.

(١٠٤) المادة ٢/١٤٨/ب و ج من القانون الجنائي السوداني.

وبمقتضى نص المادة (٤٥٨) من النظام الجزائي الموحد لدول الخليج العربي والموافق عليه من قِبل المجلس الأعلى في دورته الثانية عشرة التي عقدت في الكويت في الفترة من ٢٠-٢٢ كانون الأول عام ١٩٩٧ فإنّ كل رجل يرتكب شذوذاً جنسياً مع رجل آخر ولم تقم عليه عقوبة الحد لعدم توافر أحد شروطها يعاقب من شهرين إلى سنتين، وتعاقب بنفس العقوبة المرأةُ التي ترتكب هذه الجريمة مع امرأة أخرى، ويلاحظ أن هذا النظام الاسترشاديَّ قد جرم جميع أفعال الشذوذ الجنسي التي تتمُّ بين مثلي الجنس، ولا شكَّ أن اللواط والسُّحاق من صور الشذوذ الجنسي.

كما جرمت المادة (١٩٣) من قانون العقوبات الكويتيِّ مواقعة رجلٍ لرجلٍ آخرَ بلغ الثامنة عشرة وكان ذلك برضائه، ويعاقب حسب ما نصت عليه هذه المادة كلٌّ منهما بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات. وجرم المشرِّعُ العمانيُّ المثلية الجنسية بنوعيها الذكرية والأنثوية حيث نصت المادة (٢٢٣) من قانون الجزاء العماني على أنه: "يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات كلٌّ من ارتكب مع شخص من نفس الجنس أفعالاً شهوانية، ويلاحق فاعلا اللواط أو السحاق بدون شكوى إذا أدى الأمر إلى الفضيحة، ولا تلاحقُ مرتكباتُ السُّحاق بين الأصول أو الفروع، أو بين الأخوات إلا بناءً على شكوى قريب، أو صهر لإحداهن حتى الدرجة الرابعة". من خلال نص هذه المادة نجد أن المشرع العُماني يُجَرِّم اللواط والسُّحاق بناءً على شكوى إلا إذا أدى اللواط أو السحاق إلى فضيحة، على أن السحاق الذي يقع بين الأصول أو الفروع أو بين الأخوات لا يلاحق إلا بناءً على شكوى قريب أو صهر إحداهن حتى الدرجة الرابعة.

وفي قانون العقوبات البحريني فإنّ ممارسة الجنس على خلاف الطبيعة جريمةٌ تستوجب العقاب بالسجن لمدة لا تزيد على عشر سنوات[١٠٥]، وفي قانون

---

(١٠٥) المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات البحريني.

العقوبات القطري فإن اللواط الرضائي بين البالغين يعاقب عليه بالسجن حتى خمس سنوات[١٠٦]. ولم يجِّرمْ قانونُ العقوبات الفدرالي لدولة الإمارات العربية المتحدة المثلية الجنسية وإنما جرمت المادةُ ٨٠ من قانون العقوبات في إمارة أبو ظبي اللواط وعاقبت عليه بالسجن حتى أربع عشرة سنة، وجرمت المادة ١٧٧ من قانون العقوبات في إمارة دبي اللواط وعاقبت عليه بالحبس حتى عشر سنوات.

وفي دول المغرب العربي فإن المثلية الجنسية مُجَّرمة في التشريعين المغربي والجزائي، فقد جرمت المادة ٤٨٩ من قانون العقوبات المغربي ارتكاب أيِّ فعل شهواني Lewd، أو مخالف للطبيعة بين أفراد من نفس الجنس، وتكون العقوبة من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من مائة وعشرين إلى ألف درهم، وطبيعي فإن التجريم يطال المثلية الجنسية الذكرية والأنثوية. وبمقتضى نص المادة ٣٨٨ من قانون العقوبات الجزائري فإنّ أيَّ شخص يُدان بالمثلية الجنسية يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين، وبغرامة من خمسمائة دينار إلى ألفي دينار، وإذا كان أحدُ الممارسين أقلَّ من ثماني عشرة سنة تُشَّددُ العقوبةُ لمن تجاوز الثامنة عشرة لتصبح الحبس ثلاث سنوات، والغرامة عشرة آلاف دينار.

وبينما عاقبت تشريعاتُ المغرب والجزائر على ممارسة المثلية الجنسية الذكرية والأنثوية فإن التشريع التونسي قصر التجريم على المثلية الجنسية الذكرية، فنجد أن المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات التونسيَّ تعاقب على ممارسة اللواط الرضائي بين البالغين بالحبس حتى ثلاث سنوات.

(١٠٦) المادة ٢٠١ من قانون العقوبات القطري.

الفرع الثاني
التشريعات الأجنبية
التي تجرم المثلية الجنسية (١٠٧)

سوف نعرض في هذا الفرع لنماذج من التشريعات الأجنبية التي تجَرِّم المثلية الجنسية سواءٌ في صورة المثلية الجنسية الذكرية، أم المثلية الجنسية الأنثوية. ففي قارة أفريقيا فإن المثلية الجنسية معاقبٌ عليها في تشريعات أربع وثلاثين دولةً من أصل إحدى وخمسين. فالمثلية الجنسية بشقيها اللواط(١٠٨) السُّحاق معاقب عليها في تشريعات كل من: أنجولا، بستوانا، نيجيريا، الكاميرون، وجيبوتي، أرتريا، أثيوبيا، جامبيا، غانا، جوانا، ليبيريا، مالوي، موزمبيق، السنغال، سيراليون، تنزانيا، وتوجو.

وتعاقب تشريعاتُ مجموعة أخرى من دول أفريقيا على اللواط وهي، زيمبابوي، زامبيا، أوغندا، ناميبيا، كينيا. (١٠٩)

وفي قارة آسيا بالإضافة إلى الدول العربية الآسيوية التي تُجَرِّمُ المثلية الجنسية فإن هذا الفعل مجرم في تشريعات أفغانستان، بنغلادش، الهند، وإيران، وفي ماليزيا تصل العقوبة إلى السجن مدة عشرين عاماً، وفي باكستان يعاقب على اللواط فقط، وتتراوح العقوبة ما بين السجن لمدة عامين إلى السجن مدى الحياة، وتصل العقوبة في القانون السيرلانكي إلى السجن عشر سنوات، و تُجَرِّمُ قوانين العقوبات في تركمستان وأوزباكستان على اللواط فقط.

---

(١٠٧) معظم المعلومات الخاصة بهذه التشريعات تم الحصول عليها من موسوعة Wikipedia الإلكترونية.

(١٠٨) تعاقب المادة ٢١٢ من قانون العقوبات النيجيري بالسجن مدة أربع عشرة سنة على الأفعال الشهوانية التي تقع من أي شخص خلافاً للطبيعة، ويعاقب بنفس العقوبة كل من يسمح لذكر بالقيام بأفعال شهوانية معه سواء كان ذكراً أم أنثى وذلك خلافاً للطبيعة.

(١٠٩) وفقاً لنص المادة ١٦٥ من قانون العقوبات الكيني فإنه يعاقب على اللواط الرضائي Voluntary Sodomy والشروع به بالسجن من خمس إلى أربع عشرة سنة.

وفي شمال ووسط القارة الأمريكية فإن العديد من الدول تعاقب على المثلية الجنسية، فمثلاً فإنّ هذا الفعل مجَّرم في كل من: انتاجو، ويعاقب عليه بالسجن مدى الحياة، وفي جرنادا وجامايكا يعاقب على اللواط بالسجن لمدة عشر سنوات. وفي جنوب أمريكيا يعاقب قانون العقوبات الجواني على اللواط بالسجن مدى الحياة.

المطلب الثاني
إباحة المثلية الجنسية الرضائية بعد التجريم

إلغاء تجريم المثلية الجنسية في بعض التشريعات بعد أن كانت تُجَرِّمُها يعود إلى اعتبار المثلية الجنسية الرضائية التي تتمُّ في مكان خاص بين الأشخاص البالغين حقًّا من شأن التجريم خدشه وإعاقةُ ممارسته، فهذه التشريعات تعتبر الميول الجنسية المثلية حقًّا يجب حمايته، لذا سوف نتناول هذا المطلب في فرعين: الأول نخصصه لموضوع أساس عدم تجريم المثلية الجنسية الرضائية، وفي الفرع الثاني سنعرض لنماذج من التشريعات التي أباحت المثلية الجنسية الرضائية بعد التجريم.

الفرع الأول
أساس عدم تجريم المثلية الجنسية الرضائية

يربط بعضهم بين حقوق الإنسان والمثلية الجنسية الرضائية، فحقوقُ الإنسان وفقاً لهذه المنطق تسمح له في أن يعيشَ حياةً ماديةً بحتةً بغرض إيجاد وتحقيق حياة رغدة، سالكاً بذلك كلَّ ما يوصله إلى هذا المقصد، فأصبح الحديثُ عن حقوق الإنسان دون فهم لهذه الحقوق وضوابطها، في الوقت الحاضر فإن دولاً ومنظمات ومؤسسات وشعوباً يتحدثون عن حقوق الإنسان وينتقدون ويريدون أن يُملوا ويُصدروا أفكارهم إلى غيرهم، ويروّجوا لمظاهر البذخ والإسراف في ترف ما يسمونه حقوق الإنسان متجاهلين انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية التي يرتكبها

جنودُهم وقادتهم، والخطورة في موضوع المثلية الجنسية أنه أصبح موضوع اهتمام ومتابعة من قبل المنظمات العالمية كالأمم المتحدة ولجان الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

وتعد وثيقةُ بكين عام ١٩٩٥ والتي كانت نتاجاً للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة نقطة البداية للاعتراف بالحق في المثلية الجنسية، فقد تبنت هذه الوثيقةُ مصطلح النوع gender كبديل لمصطلح الجنس(١١٠) sex، وذلك بهدف رفض حقيقة أن الاختلاف بين الذكر والأنثى هو من صنع الله عز وجل، وإنما الاختلافُ ناتجٌ عن التنشئةِ الاجتماعيةِ والأسريةِ والبيئية التي يتحكّمُ فيها الرجل، وتتضمن هذه النزعةُ فرضَ فكرة حق الإنسان في تغيير هويته الجنسية، ومن ثم الاعتراف بالمثلية الجنسية كحق من حقوق الإنسان، وإدراجُ هذا الحق ضمن حقوق الإنسان، وما يترتبُ عليه من الاعتراف بحق الزواج المثلي، وحق الحصول على أطفال بالتبني أو تأجير الأرحام.(١١١)

ودعت الجلسة الخاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة بعنوان "المرأة ٢٠٠٠ مساواة الجندر التنمية والسلام" إلى الاعتراف بالمثلية الجنسية كحق من حقوق الإنسان، فقد تضمنت وثيقة هذه الجلسة الدعوة إلى الحرية الجنسية

(١١٠) في مؤتمر روما للمحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٨ تم الحرص أثناء الصياغة على تفسير مصطلح الجندر الذي ورد في أكثر من موضع في النظام حيث جاء في المادة ٣/٧ من هذا النظام في صيغته العربية أنه: لغرض هذا النظام الأساسي إن تعبير نوع الجنس يشير إلى الجنسين الذكر والأنثى في إطار المجتمع ولا يشير نوع الجنس إلى أي معنى آخر يخالف ذلك. وقد وردت نفس العبارات في النظام في صيغته الإنجليزية حيث جاء نص المادة ٣/٧ من هذا النظام في اللغة الإنجليزية على النحو التالي:

"For the purpose of this statute it is understood that the term (gender) refers to the two sexes male and female within the context of society the term gender does not indicate any meaning different from the above ."

See: U.N.doc.PCNICC/1999/INF/3.

(١١١) مجلة الوعي الإسلامي: مجلة شهرية تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت، العدد ٤٩٣، تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٣، ص١٥.

والإباحية، وإلى تكريس المفهوم الغربي للأسرة على أنها تتكون من شخصين يمكن أن يكونا من نوع واحد، وإلغاء القوانين التي تعتبر الشذوذ الجنسي جريمة.

وفي الحقيقة لم تقتصر الدعوة إلى تدمير الأسرة وايجاد شرعية دولية للأسرة التي تتكون من فردين من نفس الجنس (أسر مثلية) على مؤتمر بكين بل إنّ التمهيد له كان في مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة (٥-١٣/٩/١٩٩٤) برعاية الأمم المتحدة، ولم يكن اختيار مكان المؤتمر عبثاً فقد كان له دلالاتٌ، ذلك أن مصر فيها الأزهرُ الشريفُ فأراد منظمو المؤتمر إسباغ شرعيةٍ دينية على المؤتمر، وهذا لم يحصل، ولن يحصل في أرض الكنانة، فقد خشى الشواذ الذين شاركوا في وفود المؤتمر التظاهر في شوارع القاهرة- الطاهرة- على حياتهم من المصريين، ولم يقتصر استنكارُ المؤتمر ونتائجه على الأزهر الشريف بل وقف إلى جانبه رابطةُ العالم الإسلامي والكنيسةُ الأرثوذكسية ومجمع الكنائس العالمي، أما الدلالة الأخرى لعقد هذا المؤتمر في القاهرة فلأنّ المقصود بتحديد السكان هم المسلمون والأفارقة، فأراد منظمو المؤتمر الاستفادة من موقع مصرَ وريادتها الفكرية، ومنها أيضاً موقعُ مصر بجوار إسرائيل، وفي هذا إشارة واضحة في أن ضمان أمن إسرائيل جزءٌ من مخطط الحد من النسل.

وقد دعا هذا المؤتمرُ إلى تغيير هيكل الأسرة حتى تستوعب الأسر المكونة من مثليَّي الجنس، وكذلك إلى إباحة النشاط الجنسي لكل الأعمار، وهاجمت توصياتُ المؤتمر الزواج المبكر، وأنّ حل هذه المشكلة يتأتى بإتاحة بدائل تُغني عن الزواج المبكر، كما أدان المؤتمرُ عمل المرأة في الأسرة على اعتبار أنه نشاط اقتصادي غيرُ مدفوع الأجر.

ولم يقتصر الأمرُ على هذه المؤتمرات، بل إن لجان الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان زجت موضوع الجنس المثليِّ الرضائي ضمن موضوعات حقوق

الإنسان، وقد كانت البدايةُ في عام ١٩٩٤ في قضية Nicholas ضد استراليا، فقد طعن Nicholas أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في قانون اللواط Sodomy Law الذي يعاقب على الجنس المثلي الرضائي بين البالغين في ولاية (تزمانيا) الاسترالية، ورأت اللجنةُ بالإجماع أنّ هذا القانون يخالف العهد الدوليّ للحقوق المدنية والسياسية(١١٢)، وعلى وجه الخصوص المادتين ١/٢ و٢٦ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. (١١٣)

وأثار ممَثّلُ الحكومة الاسترالية دفاعاً فحواه أنه على فرض تعرض الفرد للتمييز بسبب الميول الجنسية كيف يُعتبرُ ذلك انتهاكاً لأحكام العهد الدولي، مع أن المواد التي أشارت لها اللجنة لا تنصُّ صراحةً على الميول الجنسية كأساس للتمييز، وردت اللجنةُ على هذا الدفع قائلةً: "إن الإشارة إلى "الجنس" في المادة ١/٢ والمادة ٢٦ يجب أن تفسر على أنها تشمل الميول الجنسية، وأن الميول الجنسية إحدى الحالات المكفولة بالحماية ضد التمييز كصورة من صور التمييز على أساس الجنس الذي يحَرِّمه العهدُ الدوليُّ للحقوق المدنية والسياسية".

وقال خبراء اللجنة كذلك إنّ تجريم الجنس المثلي الرضائيِّ بين البالغين والذي يتم في مكان خاص مخالف كذلك لنص المادة ١٧ من العهد الدولي التي تنص على أن: "١-لا يجوزُ تعريضُ أيِّ شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني للتدخل في خصوصيته، أو شؤون أسرته، أو بيته، أو مراسلاته، ولأي حملات

---

(١١٢) see: U.N.doc.ccpR/50/D/428/19992.

(١١٣) تنص المادة ١/٢ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أن: "تتعهد كلُّ دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيها وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها، والداخلين في ولايتها من أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب".
وتنص المادة ٢٦ من نفس العهد على أن: "الناس جميعاً سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً كان أو غير سياسي، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب".

غير قانونية تمس شرفه أو سمعته. ٢-من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس".

وتوصلت اللجنة إلى أن مفهوم الخصوصية المحمي في المادة ١٧ يمتد ليغطي النشاط الجنسي الرضائي بين البالغين والذي يتم في مكان خاص، وأن الأمور الأخلاقية لا تُعدُّ شأناً داخلياً محضاً؛ لأن القول بذلك من شأنه إعاقة اللجنة عن مراقبة عدد كبير من القوانين التي تنتهك الحق في الخصوصية.

وفي عام ١٩٩٥ عبرت اللجنة عن قلقها تجاه التعدي على الحياة الخاصة في بعض الولايات المتحدة الأمريكية التي تُجرم ممارسة الجنس الرضائي المثلي بين البالغين والذي يجري في أماكن خاصة. (١١٤)

كما عبرت اللجنة عن قلقها في تقريرها عام ١٩٩٨ حول قبرص بشأن وجود مواد قانونية تجرم ممارسة الجنس المثلي الرضائي بين البالغين(١١٥)، وفي عام ٢٠٠٢ قالت اللجنة في ملاحظاتها عن حقوق الإنسان في مصر أن على الحكومة المصرية أن تطبق كلاً من المادة ١٧ والمادة ٢٦ من العهد الدولي، وأن تمتنع عن تجريم العلاقات الجنسية الرضائية بين البالغين، وجاءت هذه التوصية بشأن ما ورد للجنة من أن الحكومة المصرية تقوم بالقبض على الشواذ بسبب ميولهم الجنسية، والجدير بالذكر أن اللجنة المكونة من ثمانية عشر خبيراً كانت تضم خبيراً مصرياً وآخر تونسياً. (١١٦)

وقد حذت بعضُ لجان حقوق الإنسان الأخرى التابعة للأمم المتحدة حذو اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ففي تقرير للجنة مكافحة التمييز ضد المرأة عام

(١١٤) see: U.N.doc.ccpR/c/79/Add.50.
(١١٥) see: U.N.doc.ccpR/c/79/Add.88.
(١١٦) see: U.N.doc.ccpR/c/76/EGY.

١٩٩٩–وهي اللجنة المعنية بمتابعة اتفاقية مكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة– بشأن تقرير دولة قزخستان، عبرت اللجنة بتوصياتها عن قلقها بخصوص اعتبار المثلية الجنسية الأنثوية Lesbianism جريمةً معاقباً عليها في قانون العقوبات وقد أوصت اللجنة بإلغاء العقوبة.[(١١٧)]

وأصدرت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٣ قراراً اعتبرت أن المثليين الجنسيين أعضاء، فيما تطلق عليه اتفاقيةُ اللجوء الصادرةُ عام ١٩٥١ "فئة اجتماعية معينة"[(١١٨)] وأن المثليين من حقّهم طلبُ اللجوء على أساس تعرُّضهم للاضطهاد بسبب انتمائهم لفئة اجتماعية.[(١١٩)]

وتعتبر بعضُ المحاكم وجود تشريعات تجّرِمُ المثلية الجنسية الرضائية بين البالغين التي تتم في مكان خاص انتهاكاً للحق في الخصوصية، ومن أشهر الأحكام القضائية التي صدرت بهذا الصدد الحكم الذي صدر عن المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية واشتهر باسم قضية لورنس "Lawrence". والذي قضت به المحكمة بعدم دستورية القسم ٢١ من قانون العقوبات في ولاية تكساس الذي يجرم ممارسة الجنس المثلي الرضائي بين البالغين والذي يتم في مكان خاص، على أساس أن فيه اعتداءً على الحق في الخصوصية، وقد صدر القرار بأغلبية الآراء حيث اعتبر ستة قضاة من أصل تسعة أن القانون غير دستوري.[(١٢٠)]

---

(١١٧) see: U.N.doc.A/54/38/99.

(١١٨) يطلق البعض مصطلح "الأقليات الجنسية" على الذكور والإناث المثليين أو مزدوجي الميول الجنسية أو المتحولين جنسياً Transgender، فقد جاء في تقرير للسيدة أسماء جهانجير (باكستان) عام ١٩٩٩ المقررة الخاصة للأمم المتحدة بخصوص الإعدام خارج نطاق القانون أنه: "تعتقد المقررة الخاصة أن تجريم الأفعال المتعلقة بالميول الجنسية يزيد من العزل الاجتماعي لأعضاء الأقليات الجنسية مما يجعلهم أكثر عرضة للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك انتهاك الحق في الحياة". See: U.N.doc.E/CN.4/1999/39

(١١٩) see: U.N.doc.unhcr/PI/98-A-UKI.PM5/1996.

(١٢٠) المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية Supreme Court أعلى محكمة في النظام القضائي الأمريكي، وتنعقد من تسعة قضاة وهي المحكمة الوحيدة في الولايات المتحدة التي تشكل وفقاً لأحكام الدستور.

وتتلخص وقائع قضية Lawrence أنه بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٧ أخبر أحد جيران السيد John Lawrence ويدعي Roger David الشرطة بأنه سمع إطلاق عيارات نارية في شقة السيد Lawrence، وعلى الفور توجهت الشرطة إلى شقة السيد Lawrence، ودخلت إليها حيث إنها لم تكن مغلقة unlocked، فوجد رجالُ الشرطة السيد Lawrence يمارس اللواط بصورة رضائيةٍ مع السيد Garner حيث ألقى رجال الشرطة القبض عليهم، وتبين لرجال الشرطة عدمُ صحة البلاغ، وتم ملاحقة السيد Roger بتهمة تقديم بلاغ كاذب False report. وتم اتهام السيدين Lawrence و Garner بجرم ممارسة الجنس المثلي خلافاً لأحكام القسم ٢١ من قانون العقوبات في ولاية تكساس، وعند تقديمهم للمحاكمة دفعوا بعدم دستورية القانون لأن فيه اعتداءً على الحق في الخصوصية، إلا أن المحكمة رفضت الدفع، وتم الحكم على كلٍّ منهما بغرامة ١٢٥ دولاراً بالإضافة إلى مبلغ ١٤١ دولاراً مصاريف الدعوى Court costs ثم تم استئناف الحكم، وقد ثار خلاف في محكمة الاستئناف حول دستورية القانون وتم عرض الأمر على المحكمة العليا فقضت عام ٢٠٠٣ بعدم دستورية القانون. [١٢١]

الفرع الثاني
نماذج من التشريعات التي ألغت تجريم المثلية الجنسية الرضائية

على الرغم من أن إباحة المثلية الجنسية من خلال إلغاء النصوص التي تجرمها ليس حديث العهد، إلا أن التشريعات التي تتخلى عن التجريم يزداد بشكل كبير هذه الأيام فرقعة التجريم تنحسر، نتيجة الاعتراف دولياً بالحق في ممارسة الجنس الرضائي بين البالغين الذي يجري في مكان خاص[١٢٢]، ففي الوقت

(١٢١) http://a257.g.akamaitech.net/7/257/2422/26jun20031200/www.supremecourtus.gov

(١٢٢) إن عدم التجريم رهن بوجود رضا لدى الطرفين، وأن يتم هذا الفعل في مكان خاص فإذا انعدم الرضا فإن الفعل يشكل جريمة اعتداء على العرض، وإذا توافر الرضا وتم الفعل في مكان عام فإنه يشكل جرائم اعتداء على الأخلاق العامة وفعلٍ فاضح علني.
على أن السن المعتبرة قانوناً للرضا في ممارسة الجنس المثلي The age of consent في الدول التي تبيح ممارسة الجنس المثلي بين البالغين تختلف من تشريع لآخر، ففي جنوب أفريقيا فإن سن الرضا تسعة عشر عاماً، وفي كندا ثمانية عشر عاماً، وفي ولاية جورجيا الأمريكية ستة عشر عاماً، وفي الأرجنتين ثلاثة عشر عاماً، وفي

الحاضر لا يوجد أي دولة أوروبية تجرم المثلية الجنسية الرضائية بعد أن كانت معظم هذه الدول تجرم هذا السلوك. ففي فرنسا تم إباحة اللواط بعد قيام الثورة الفرنسية ولم يجرم قانون العقوبات لسنة ١٧٩١ الأفعال المثلية، ولم يجرم كذلك قانون نابليون لعام ١٨١٠ The Napoleonic code ممارسة الجنس المثلي، وفي بولندا تمّ إلغاءُ التجريم عام ١٩٣٢، وفي السويد عام ١٩٤٤، وفي اليونان عام ١٩٥١، وفي إنجلترا لم يعد القانونُ الإنجليزيُّ يعاقب على المثلية الجنسية منذ عام ١٩٦٧(١٢٣)، وفي ألمانيا كانت المادة ١٧٥ من قانون سنة ١٨٧١ تجرم المثلية الجنسية وفي عام ١٩٦٨ ألغى المشرِّعُ الألماني نص المادة ١٧٥، وفي البرتغال تم إباحية المثلية الجنسية عام ١٩٨٢، وفي عام ١٩٧٩ ألغى المشرع الأسباني النصوص التي كانت تجرم المثلية الجنسية، وفي روسيا تم إباحة المثلية الجنسية عام ١٩٩٣. (١٢٤)

وفي اليابان كان قانون العقوبات لسنة ١٨٧٣ يعاقب على اللواط إلا أنه تم إلغاء التجريم منذ عام ١٨٨٠، وفي الأرجنتين لم يعد اللواط جريمة منذ عام ١٨٨٦. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ألغت أغلب الولايات النصوص التي تجرم المثلية الجنسية ففي ولاية إلينوي Illinois تم الإلغاء عام ١٩٦٢، وفي ولاية كناتيكت Connecticut عام ١٩٧١، وفي ولاية كولورادو Colorado، وفي ولاية أوريغون Oregon عام ١٩٧٢، وفي عام ١٩٧٣ أُلغيَّ التجريم في كل من:ولاية

البرازيل أربعة عشر عاماً، وكذلك الحال في بلغاريا وكرواتيا، وفي الدنمارك خمسة عشر عاماً (المـــادة ٢٢٢ من قانون العقوبات الدنماركي)، وفي فرنسا سن الرضا ستة عشر عاماً (المادة ٢٢٧-٢٥ من قانون العقوبات الفرنسي)، وفي ألمانيا ستة عشر عاماً، (المادة ١٧٦ من قانون العقوبات الألماني)، وفي بولندا خمسة عشر عاماً (المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات البولندي)، وفي رومانيا خمسة عشر عاماً (المادة ٢١٨ من قانون العقوبات الروماني)، وفي اسبانيا ثلاثة عشر عاماً (المادة ٢/١٨١ من قانون العقوبات الأسباني).

(١٢٣) أول تجريم للمثلية الجنسية في التشريع الإنجليزي كان عام ١٥٣٣، وكان هذا القانون يسمى buggery law، وكلمة buggery تستخدم للدلالة على ممارسة الجنس الشرجي بين ذكرين أو بين ذكر وأنثى:
An Intercourse Between Two Males or a Male and Female. See Sunsan (M):op.cit.p753.

(١٢٤) Healey (D): Homosexual desire in Revolutionary Russia University of Chicago press, 2001, p.p.778.

ديلاوير Delaware، وداكوتا الجنوبية North Dakota ، وهاواي Hawaii، وفي عام ١٩٧٤ تم إلغاء التجريم في ولاية أوهايو Ohio، وقد تم في سبعينيات القرن الماضي إلغاء للتجريم في الولايات التالية: كاليفورنيا California، فرجينيا الغربية West Virginia، وايومنغ Wyoming، داكوتا الجنوبية South Dakota، فيرمونت Vermont، وفي الثمانينات تم الإلغاء في كل من: ألسكا Alaska، وينسكنسن Winsconsin، وفي التسعينات تم الإلغاء في كل من: ماريلاند Mary land، جورجيا Georgia، تينسي Tennesse، مونتانا Montana، نيفادا Nevada، وفي عام ٢٠٠١ تم الإلغاء في ولايتي أريزونا Arizona و مينيسوتا Minnesota.

وبعد أن قضت المحكمةُ العليا بعدم دستورية قانون العقوبات في ولاية تكساس Texas أصبحت جميع ُالتشريعات التي تجَّرمُ المثلية الجنسية الرضائية بين البالغين والتي تتمُّ في مكانٍ خاص غير دستورية،وبعد هذا الحكم لم يعد هنالك تجريم للمثلية الجنسية الرضائية في جميع تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية(١٢٥).

(١٢٥) حينما صدر حكم المحكمة العليا عام ٢٠٠٤ في قضية لِورنس Lawrence فإنه بالإضافة إلى قانون العقوبات في ولاية تكساس Texas فإن المثلية الجنسية الرضائية كان معاقباً عليها في الولايات التالية: ألاباما Alabama، فلوريدا Florida، كانساس Kansas، لويزينا Louisiana، مشيغان Michigan، ميزوري Missouri، كارولينا Carolina، ميسيسبي Mississippi، كارولينا الجنوبية South Carolinaٍ، أوكلاهوما Oklahoma، فقد جرمت المادة ١٧٧-١٤ من قانون العقوبات في هذه الولاية ارتكاب أي شخص فعلاً على خلاف الطبيعة مع إنسان آخر أو حيوان Beast وتكون العقوبة جناية من الدرجة الأولى".

"If any person shall commit the crime against nature with mankind or beast he shall be punished as a class I felony."

يلاحظ على نص هذه المادة مع أنها ابتدأت بعبارة "أي شخص" إلا أنها استعملت ضمير he وهذا يعني أن التجريم يكون فقط للذكور، ولو أراد المشرع تجريم فعل الذكور والإناث لاستخدم ضميري he or she كما هو مألوفٌ في نصوص قوانين الولايات.

المبحث الرابع
التنظيم التشريعي للمثلية الجنسية الرضائية

لم يعدْ موضوعُ المثلية الجنسية يقتصر على مجرَّد دعوات إلى الاعتراف به كحقٍّ من حقوق الإنسان، أو طرحه خلال أعمال مؤتمر دولي، بل تعدى الأمر ذلك وظهرت مفرداتُ المثلية الجنسية في التشريعات الداخلية لكثير من الدول، وهذه المرةُ لم تظهر المثلية الجنسية من أجل التجريم أو الإباحة، ولكنها ظهرت من أجل التنظيم والحماية، فقد أصبحت المثلية الجنسية حقاً منظماً في العديد من التشريعات، حيث اعترفت تشريعاتُ بعض الدول بوجود علاقة جنسية مثلية وفق ما يسمى الشراكة المثلية، وتعدى الأمرُ ذلك في عدد قليل من الدول، وشُرِّعت قوانينُ اعترفت بها بالزواج المثلي، ووفرت بعضُ التشريعات حمايةً قانونيةً للحق في الميول الجنسية، وعليه سوف نتناول هذا المبحث في أربعة مطالب الأول سيكون لموضوع: الشراكة المثلية، والثاني للزواج المثلي، والثالث لحماية الميول الجنسية، والرابع سنبدي فيه رأينا في التنظيم التشريعي للمثلية الجنسية.

المطلب الأول
الشراكة المثلية

نظمت تشريعاتُ عددٍ من الدول الشراكة المثلية Same-Sex Partnership أو الرابطة المدنية Civil union، وبمقتضى هذه التشريعات فإن لأفراد الجنس الواحد التسجيل رسميًّا كشركاء مثليين بشروط معينة، ومن الدول التي نظمت الشراكة المثلية، الدنمارك عام ١٩٨٩، النرويج عام ١٩٩٣، السويد عام ١٩٩٥، هولندا عام ١٩٩٨، فرنسا عام ١٩٩٩، ألمانيا عام ٢٠٠١، فنلندا عام ٢٠٠٢، إنجلترا

عام ٢٠٠٥، سويسرا عام ٢٠٠٧، كندا عام ٢٠٠٥، بعض أجزاء من الأرجنتين، استراليا، البرازيل، المكسيك، وبعض الولايات الأمريكية. (١٢٦)

ومن خلال هذا المطلب سنعرض لنماذج من التشريعات التي نظمت موضوع الشراكة المثلية والتي استطعنا الحصول عليها. فسوف نبين تنظيم الشراكة المثلية في تشريعات كل من: الدنمارك، النرويج، السويد، فرنسا، سويسرا.

الفرع الأول
الشراكة المثلية في القانون الدنماركي

في عام ١٩٨٩ نظم المشرع الدنماركي أحكام الشراكة المثلية في قانون صدر لهذه الغاية سُمِّي قانونَ تسجيل الشراكة لعام ١٩٨٩، وبذلك تكون الدنماركُ أول دولة تنظم المثلية الجنسية. وبمقتضى هذا القانون فإن لكل شخصين من نفس الجنس أن يسجلوا كشركاء مثليين(١٢٧)، ويشترط أن يكون الطرفان أو أحدُهما مقيماً بصورة دائمة Permanent Residence في الدنمارك، ويحمل الجنسية الدنماركية(١٢٨)، وقد أعطت المادة الثالثة من هذا القانون للشراكة المثلية نفس الآثار القانونية لعقد الزواج.(١٢٩)

ولم يمنح هذا القانون للأطراف في الشراكة المثلية الحق في تبني الأطفال(١٣٠) كما استثنى الأطراف الداخلين في شراكة مثلية من أحكام عدم الأهلية والوصاية Guardianship التي تسري على الأزواج(١٣١). واستثنى هذا القانونُ

(١٢٦) هذه الولايات هي: فيرمونت Vermont، كناتيكت Connecticut، نيوجرسي New Jersy، كاليفورنيا California.
(١٢٧) المادة الأولى من هذا القانون.
(١٢٨) انظر المادة ٢ من قانون تسجيل الشراكة الدنماركي.
(١٢٩) Article3: "The registration of a partnership shall have the same legal effects as the contracting of marriage."
(١٣٠) Article 4: "The provisions of the Danish a adoption act regarding spouses shall not apply to registered partners."
(١٣١) المادة ٣/٤ من قانون تسجيل الشراكة الدنماركي.

تطبيق نصوص المعاهدات الدولية من التطبيق على تسجيل الشراكة المثلية إلا إذا قبلت الأطراف المتعاقدة بتطبيق هذه الاتفاقيات.[١٣٢]

وأحال هذا القانونُ على قانون الزواج بخصوص حالات انتهاء الشراكة المثلية[١٣٣]، كما اقتضى سَنُّ هذا القانون إجراءَ تعديلاتٍ على قانون الزواج،فقد تمَّ تعديل المادة ٩ من قانون الزواج رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٨٦ وذلك من أجل منع إجراء شراكة مثلية إذا كان أحد الأطراف وقت تسجيل الشراكة متزوجاً أو طرفاً في شراكة مثلية.[١٣٤]

وتم تعديل المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات لمعاقبة الشخص المتزوج أو الطرف في شراكة مثلية ويرتبط بشراكة مثلية أو يتزوج وتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.

الفرع الثاني
الشراكة المثلية في القانون النرويجي

ينظم أحكام الشراكة المثلية في النرويج القانون الخاص بتسجيل الشراكة للأزواج المثليين Act on Registered Partnership for Homosexual Couples ووفقاً لنص المادة الثانية من هذا القانون فإنه يشترط ألا يكون أحد الأطراف متزوجاً، أو مسجلاً في شراكة مثلية لم تنتهِ بعد[١٣٥]، ويجب كذلك أن يكون أحد الطرفين على الأقل يتمتع بالجنسية النرويجية، ويشترط أن يكون أحد الطرفين أو كلاهما مقيماً في النرويج.

(١٣٢) المادة ٤/٤ من قانون تسجيل الشراكة الدنماركي.
(١٣٣) المادة ٥ من قانون تسجيل الشراكة الدنماركي.
(١٣٤) المادة ٦ من قانون الشراكة المثلية الدنماركي.
(١٣٥) عدلت المادة ٧ من هذا القانون المادة ٤ من قانون الزواج رقم ٤٧ لسنة ١٩٩١ فأصبحت تنص على أنه: "لا يجوز لأي شخص الزواج إذا كان زواجه السابق أو شراكته المسجلة لم تنتهِ".

ورتب هذا القانون على تسجيل الشراكة المثلية نفس الآثار المترتبة على الزواج(١٣٦)، ويُستثنى من ذلك الحقُّ في التبني؛ فأحكام التبني التي يستفيد منها الأزواجُ مختلفو الجنس لا تطبق على الأطراف في الشراكة المثلية. (١٣٧)

وبموجب المادة ٧ من هذا القانون تم تعديل المادة ٢٠ من قانون العقوبات النرويجي رقم ١٠ لسنة ١٩٠٢ لعقاب من يدخل في شراكة مثلية وهو متزوج، أو يكون طرفاً في شراكة مثلية، أو بعد أن يصبح طرفاً في شراكة مثلية ويتزوج، أو يدخل في شراكة مثلية أخرى بعد ذلك، حيث يعاقب من يقوم بذلك بالسجن لمدة لا تزيد على أربع سنوات.

الفرع الثالث
الشراكة المثلية في القانون السويدي

منذ عام ١٩٩٤ ونظام الشراكة المثلية موجود في التشريع السويدي وفق قانون صدر لهذه الغاية سُمِّي "قانون تسجيل الشراكة"، حيث أجازت المادة الأولى من هذا القانون لكل شخصين من نفس الجنس أن يسجلا شراكتهم المثلية. ولا يتم التسجيل إلا إذا كان أحد الأطراف على الأقل مواطناً سويدياً ومقيماً في السويد(١٣٨)، وعلاوة على ضرورة بلوغ الطرفين سن الثامنة عشرة، لا يجوز التسجيل إذا كان أحد الأطراف من أصول Ascending أو من فروع الطرف الآخر، أو إذا كان الأطراف أشقاء أو شقيقاتٍ، sisters or brothers of whole blood. وإذا كان الأطراف أخوةً أو أخواتٍ لأبٍ أو لأمٍ sisters or brothers of half

(١٣٦) المادة ٣ من قانون تسجيل الشراكة للأزواج المثليين النرويجي.
(١٣٧) المادة ٤ من قانون تسجيل الشراكة للأزواج المثليين النرويجي.
(١٣٨) المادة الثانية من القسم الأول من قانون تسجيل الشراكة السويدي.

blood، فلابد من أخذ موافقة السلطات على التسجيل، كما لا يجوز للأشخاص المتزوجين أو المرتبطين بشراكة مثلية التسجيل في شراكة مثلية. (١٣٩)

ويتمُّ تسجيلُ الشراكة في المحكمة بحضور الأطراف والشهود وفقاً للإجراءات التي تتبع بشأن الزواج. (١٤٠)

وتنتهي الشراكةُ بموت أحد الأطراف، أو بقرار من المحكمة، ويُطبقُ على الشراكة أحكامُ الفصل الخامس من قانون الزواج المتعلقةُ بحالات انتهاء الزواج(١٤١)، ويترتب على الشراكةِ نفسُ الآثار القانونية للزواج ماعدا تلك المنصوص عليها في القسم من ٢–٤ من قانون الزواج. (١٤٢)

ولا يحق للأطراف الداخلين في شراكةٍ مثليةٍ تبني الأطفال، ولا يسري عليهم قانونُ التلقيح لسنة ١٩٨٤، وقانونُ التلقيح خارج الجسم لسنة ١٩٨٨ Fertilization out side the body. (١٤٣)

الفرع الرابع
الشراكة المثلية في القانون الفرنسي

في عام ١٩٩٩ عدل المشرِّعُ الفرنسيُّ الكتاب الأول من القانون المدني بموجب القانون رقم ٩٤٤/٩٩ الصادر في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٩ وأضاف ثماني فقرات لنص المادة ٥١٥، وقد عنون الباب الثالث من هذا

(١٣٩) المادة الثالثة من القسم الأول من قانون تسجيل الشراكة السويدي.
(١٤٠) المادة الثامنة من القسم الأول من قانون تسجيل الشراكة السويدي.
(١٤١) المادة الثانية من القسم الثاني من قانون تسجيل الشراكة السويدي.
(١٤٢) المادة الأولى من القسم الثالث من قانون تسجيل الشراكة السويدي. وهذه الأحكام هي تلك المتعلقة بالمعاملة الخاصة من أحد الأزواج للزوج الآخر التي يكون مردها جنس الزوج.
(١٤٣) الفصل الثاني من القسم الثاني من قانون تسجيل الشراكة السويدي.

الكتاب بـــ "اتفاق التضامن المدني والتسري"(١٤٤). Du pacte civil de Solidarité et du Concubinage.

ويقصد باتفاق التضامن المدني العقدُ الذي يتمُّ بين شخصين طبيعيين بالغين Majeures مختلفي الجنس أو مثلي الجنس de même sexe من أجل تنظيم حياتهم المشتركة(١٤٥) pour organizer leur vie commune.

وقد أضاف المشرِّعُ الفرنسيُّ بموجب المادة ٢ من القانون رقم ٩٩/٩٤٤ فقرةً جديدة لنص المادة ٥٠٦ من القانون المدني، ووفقاً لهذه الفقرة فإنه لا يجوز للأشخاص البالغين المفروضِ عليهم وصاية La tutelle أن يكونوا طرفاً في اتفاق التضامن المدني. ولا يجوز تحت طائلة البطلان A peine de nullité أن يتمَّ اتفاقُ تكافلٍ مدني بين الأصول والفروع وبين الأصهار Allies، وبين الأقارب حتى الدرجة الثالثة ، ولا يستطيع الشخص المتزوج أو المرتبط باتفاق تضامن مدني أن يكون طرفاً في اتفاق تضامن مدني. (١٤٦)

ويجب أن يقدم طلب مشترك من الطرفين إلى المحكمة التي ينويان الإقامة ضمن دائرة اختصاصها، يُصرِّحان فيه برغبتهما في الدخول في تضامن مدني، ويتم ملء الطلب من نسختين أصليتين يُرفق بهما الوثائقُ التي تؤكد عدمَ وجودِ أيِّ مانعٍ لإجراء عقد التضامن، وذلك تحت طائلة عدم القبول Irrecevailité، ويقوم بعد ذلك كاتب المحكمة بالمصادقة على الأوراق وتثبيت التاريخ، وإذا أراد الأطراف إجراءَ تعديلٍ على عقد التضامن المدني فيتمُّ ذلك عن طريق طلب خطي مشترك يُقَدَّمُ إلى المحكمة على نسختين أصليتين، وإذا كان الأطرافُ خارجَ الأراضي

(١٤٤) عرَّفت المادة ٥١٥/٨ من القانون المدني الفرنسي التسري بأنه: "رابطة تصف الحياة التي تمتاز بالثبات والاستمرارية بين شخصين مختلفي الجنس أو مثلي الجنس يعيشون حياة الأزواج".

(١٤٥) Un pacte civil de solidarité est un contrat conclu par deux personnes physiques majeures, de sexe différent ou de même sexe, pour organiser leur vie commune

(١٤٦) المادة ٥١٥/٢/١-٣ من القانون المدني الفرنسي.

الفرنسية، وكان أحدهما يتمتع بالجنسية الفرنسية فإن التعديل على اتفاق التضامن يتم بمعرفة السفارات والقنصليات الفرنسية. (١٤٧)

وعلى الأطراف في اتفاق التضامن المدني أن يتعاونوا مادياً ومعنوياً، وهم مسؤولون بشكل مشترك ومنفرد تجاه بعضهم البعض عن نفقات الإقامة المشتركة، والديون الناتجة عن احتياجات الحياة المشتركة(١٤٨) Les besoins de La vie commun.

وينتهي عقد التضامن المدني بالاتفاق المشترك بين الطرفين، وفي هذه الحالة يُقَّدمُ طلبٌ مشتركٌ للمحكمة، ويجوز إنهاءُ الاتفاق بإرادة أحد الأطراف المنفردة، وعليه في هذه الحالة أن يقدم طلباً إلى المحكمة التي تتولى إعلام الطرف الآخر بواسطة المحكمة التي تم توثيق الاتفاق ضمن دائرتها، وإذا أراد أحد الأطراف الزواج من شخص من جنس مختلف، فيتقدمُ بطلب للمحكمة ويتم إنهاء عقد التضامن، وينتهي العقد كذلك بوفاة أحد الأطراف، وهنا يجب على الطرف الآخر إبلاغ المحكمة، وعلى كاتب المحكمة أن يثبت ذلك على نسخة العقد، ومنذ هذه اللحظة ينتهي اتفاق ميثاق التضامن المدني. (١٤٩)

وفي حالة وفاة، أو زواج أحد الأطراف يتم تصفيةُ الحقوق والالتزامات الناشئة عن اتفاق ميثاق التضامن، وتفصِلُ المحكمةُ في الخلافات الناشئة عن ذلك.(١٥٠)

(١٤٧) المادة ٥١٥/٣ من القانون المدني الفرنسي.
(١٤٨) المادة ٥١٥/٤ من القانون المدني الفرنسي.
(١٤٩) المادة ٥١٥/٧ من القانون المدني الفرنسي.
(١٥٠) المادة ٥١٥/٧/٣ من القانون المدني الفرنسي.

الفرع الخامس
الشراكة المثلية في القانون السويسري

لم ينظم المشرِّعُ السويسريُّ أحكام الشراكة المثلية إلا عام ٢٠٠٧. ووفقاً لنص المادة الأولى من قانون تسجيل الشراكة السويسري لعام ٢٠٠٧ فإن الشراكة التزام بين أشخاص من نفس الجنس بأن يعيشوا حياة الأزواج، وأن يتحملوا المسؤوليات المشتركة، وأن يحترم ويساعد كلٌّ منهم الآخر، وأن يساهموا بقدر ما يستطيعون في دعم حياتهم المشتركة.

وحتى يكون الشخص طرفاً في شراكة مثلية يجب أن يكون قد تجاوز الثامنة عشرة ولديه أهلية للتقاضي Legal representative، وأن يكون غير متزوج أو طرفاً في شراكة مثلية، وألا يكون بين الأطراف علاقةُ قرابة أخوة، أو أن يكون أحدهم أصلاً أو فرعاً للطرف الآخر سواء أكانت علاقة القرابة بالدم أم بالتبني، علاوة على ضرورة أن يكون أحد الأطراف متمتعاً بالجنسية السويسرية أو مقيماً في سويسرا. [١٥١]

وقبل تسجيل عقد الشراكة يتوجب على الأطراف أن يرفقوا بطلب التسجيل الأوراق المطلوبة كإثبات الجنسية، أو وثيقة الإقامة، ووثيقة الانفصال إذا سبق لأحد الأطراف الزواج أو الدخول في شراكة[١٥٢]، وعلى الأطراف أن يصرحوا في الطلب فيما إذا كانوا سيعيشون في منزل مشترك أم لا، وإذا قرروا العيش في منزل واحد فلا يملك أحد الأطراف منفرداً أن يتنازل Relinquish أو يلغي عقد إيجار Lease المنزل المشترك.[١٥٣]

(١٥١) المادة ٢ من قانون الشراكة السويسري.
(١٥٢) المادة ٣ من قانون الشراكة السويسري.
(١٥٣) المادة ٧ من قانون الشراكة السويسري.

ولا يمنح تسجيل الشراكة لأحد الأطراف الحقَّ في استعمال اسم العائلة surname للطرف الآخر، ولكنْ لكلّ طرفٍ الحقُّ في استعمال اسم العائلة للطرف الآخر بالإضافة إلى اسم عائلته بشكل مركب combined-surname ، ولا تعتبر الشراكة التي تربط بين شخص سويسري وآخرَ أجنبي سبب من أسباب كسب الجنسية السويسرية كما هو الحال في زواج السويسري من أجنبي.[١٥٤]

وليس للشراكة أيُّ أثرٍ على الذمة المالية للأطراف، فكلٌّ منهما له ملكيتهُ الخاصةُ ومسؤول عن ديونه debates، ويُعاملُ الأطرافُ معاملةَ الأزواج في حال وفاة أحدهم فيما يتعلق بتطبيق قانون الضريبة وقانون التركة[١٥٥] Inheritance Law.

المطلب الثاني
الزواج المثلي

نظّمت تشريعاتُ عدد من الدول أحكام الزواج المثلي same-sex marriage ويُقصد بالزواج المثلي الزواجُ الذي يتم بين شخصين من نفس الجنس، وأولُ الدول التي سنت تشريعاً لتنظيم الزواج المثلي هولندا وذلك عام ٢٠٠١، تلتها بلجيكيا عام ٢٠٠٣، وكندا واسبانيا عام ٢٠٠٥، وأخيراً جمهورية جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٦، كما أقرت المحكمةُ القضائيةُ العليا في ولاية ماساشوستس Massachusetts الأمريكية الحقَّ في الزواج المثلي، ومن خلال هذا المطلب سوف نعرض لأحكام الزواج المثلي في هولندا، كندا، جنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية وذلك في الأفرع التالية.

---

(١٥٤) المادة ٨ من قانون الشراكة السويسري.
(١٥٥) المادة ٩ من قانون الشراكة السويسري.

الفرع الأول
الزواج المثلي في هولندا

هولندا أوّلُ دولة تسمح بالزواج المثلي وذلك منذ الأول من نيسان عام ٢٠٠١ علماً بأنه من عام ١٩٩٨ والشراكة المثلية قضته في هولندا وفقاً لقانون الشراكة، وقد سُمِّي القانونُ الذي ينظم الزواج المثلي قانون الزواج المدني[١٥٦] civil marriage. ووفق ما جاء في المادة الأولى من هذا القانون فإنه يجوز أن يتمَّ التعاقد في الزواج بين شخصين من جنسين مختلفين أو من نفس الجنس. [١٥٧]

وبخصوص شروط الزواج المثلي فإنه يشترط :

١- أن لا يكون من يريد الزواج المثلي متزوجاً زواجاً غيرياً أو مثلياً.

٢- وألا يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً، ويجوز لوزير العدل أن يمنح استثناءاتٍ، كما يجوز الزواجُ المثليُّ للقاصرين Minors بموافقة ذويهم أو الوصي guardian، وفي حال عدم الموافقة فيمكن للقاصر اللجوء إلى القضاء لأخذ الموافقة[١٥٨].

٣- عدم وجود قرابة أصول وفروع بين طرفي عقد الزواج المثلي.

٤- لا يجوز الزواجُ المثليُّ بين الأشقاءِ والشقيقاتِ بالدم، أما الأشقاءُ والشقيقاتُ بالتبني فيجوز أخذ استثناءٍ من وزير العدل للموافقة على الزواج.

(١٥٦) وفقاً للإحصاءات الهولندية الرسمية فإنه منذ العمل بقانون الزواج المدني ولغاية ٢٠٠٥ تم تسجيل ٨١١١ حالة زواج مثلي منها ٤١٥٨ حالة زواج مثلي أنثوي و ٣٩٥٣ حالة زواج مثلي ذكري.
See:http://home.planet.n1/~cuirmal/a/gemeen/ same-sex-marriage.htm.p.4 of 5.

(١٥٧) "Een huweli Jk Kan worden aangegaan door twee personen van verschillend of van gelijk geslacht."

(١٥٨) المادة ٢ من قانون الزواج المدني الهولندي.

٥-يجب أن يكون أحد طرفي عقد الزواج المثلي يحمل الجنسية الهولندية أو مقيماً في هولندا. (١٥٩)

وبصورة عامة فإن الآثار التي تترتب على الزواج المثلي هي ذاتها التي تترتب على الزواج الغيري (الزواج بين شخصين مختلفي الجنس) فيما يخص الحقوق والواجبات، كما أن لكل طرف الحقَّ في استعمال اسم عائلة الطرف الآخر، ويلتزم الزوجان المثليان وبشكل مشترك في مؤازرة بعضهم البعض، ويقع على كل منهما التزام بالمساهمة في مصاريف المنزل. (١٦٠)

وتم تعديل قانون التبني من أجل السماح للمتزوجين زواجاً مثلياً بتبني الأطفال، شريطة أن يكون الطفلُ المرادُ تبنيه مقيماً في هولندا، وأن يمضي على الزواج المثلي مدة ثلاث سنوات يعيش خلالها الزوجان حياةً مشتركة، وأن يعيش معهما الطفلُ المرادُ تبنيه لمدة سنة على الأقل قبل التبني. (١٦١) (١٦٢)

وعقدُ الزواج المثلي عقدٌ شكليٌّ لابدَّ من تسجيله في السجل المدني، فعلى الأطراف أن يقدموا طلباً لموظف السجل المدني في منطقة إقامتهم مُدعماً بالأوراق التي تثبت عدم وجود موانع لإجراء الزواج، ويتمُّ التسجيلُ بحضور الأطراف أمام موظف السجل وعدد من الشهود تجاوزوا الثامنة عشرة لا يقل عددهم عن اثنين ولا يزيد عن أربعة. (١٦٣)

---

(١٥٩) المادة ٣ من قانون الزواج المدني الهولندي.

(١٦٠) المادة ٩ من قانون الزواج المدني الهولندي.

(١٦١) تسمى هذه المرحلة بـــ step-parents.

(١٦٢) يجوز عقد اتفاق بين الأزواج المثليين أمام المحكمة لإنشاء مسؤولية بنوة مشتركة Joint Parental responsibility في حالة رغبتهم في تقاسم مسؤولية ابن أحدهم من زواج غيري سابق، وفي هذه الحالة فإن كلاً منهم له نفس الحقـــوق وعليه نفس الالتزامات الناشئة عن علاقة البنوة.
انظر المادة ١٥ من قانون التبني الهولندي.

(١٦٣) المادة ٥ من قانون الزواج المدني الهولندي.

وينتهي الزواج المثلي بنفس الأسباب التي ينتهي بها الزواج الغيري، ويترتب على انتهاء الزواج المثلي نفسُ الآثار التي تترتب على انتهاءِ الزواج الغيري. (١٦٤)

الفرع الثاني
الزواج المثلي في كندا

بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٠ صادقت ملكةُ كندا على مشروع قانون الزواج المدني، ومنذ ذلك التاريخ أصبح الزواجُ المثليُّ يخضع للتنظيم القانوني، والجدير بالذكر أن هذا القانون جاء نتيجةً لأحكامٍ قضائيةٍ صادرة عن محاكم الأقاليم والمحكمة الكندية العليا قالت فيها إنّ القانون الذي يمنع الزواج بين المثلين يخالف المادة ١٥ من قانون الحقوق والحريات الكندي، ونتيجةً لهذه الأحكام ارتبط العديد من المثليين بعقود زواج مثلي دون وجود غطاء تشريعي ينظم أحكام هذا الزواج.(١٦٥)

ويتكون قانونُ الزواج المدنيُّ من خمس عشرة مادة، عرَّفت المادة الثانية منه الزواج المدني(١٦٦) بقولها: "الزواج لأغراض مدنية هو رابطة قانونية بين شخصين تستثنيهم عن الأشخاص الآخرين". وقد منح هذا القانون الجماعات الدينية الرسمية الحرية في رفض إجراء عقود زواج لا تتفق مع معتقداتهم الدينية.(١٦٧)

وأكد هذا القانونُ على عدم حرمان أيِّ شخص أو تنظيم من أيّةِ مزايا، أو أن يكون عرضةً لأي مُساءلة أو عقوبة بموجب أي تشريع كندي بسبب دعمه للزواج الذي يكون بين شخصين من نفس الجنس، أو بسبب الحرية الدينية المكفولة

---

(١٦٤) المادة ١٢ من قانون الزواج المدني الهولندي.

(١٦٥) Submission on Bill C-38-civil marriage act prepared by carbian bar association, 2005. p3.

(١٦٦) أما المادة الأولى من هذا القانون فهي مادة تسمية حيث جاء فيها أنه: "يسمى هذا القانون قانون الزواج المدني". This act may be cited as the civil marriage act.

(١٦٧) المادة ٢ من قانون الزواج المدني الكندي.

Guaranteed بموجب قانون الحقوق والحريات، أو بسبب تعبيرهم عن اعتقادهم بأن الزواج رابطة بين رجل وامرأة. (١٦٨)

ويلزم في الزواج المثلي توافر عدد من الشروط هي:. (١٦٩)

١- ألا يقل عمر طرفي الزواج المثلي عن الثامنة عشرة وقت تسجيل الزواج .

٢- ألا يكون طرفي العقد من الأصول أو الفروع أو الأشقاء.

٣- ألا يكون أحد طرفي عقد الزواج المثلي متزوجاً زواجاً غيرياً أو مثلياً أو طرفاً في رابطة مدنية.

٤- أن يتم تسجيل عقد الزواج المثلي في السجل المدني.

ونصت المادة الرابعة من هذا القانون على أن الزواج المدني لا يعتبر باطلاً أو قابلاً للإبطال بسبب أن الأزواج من نفس الجنس A marriage is not void or voidable by reason only that the spouses are of the same sex.

وما تبقى من مواد قانون الزواج المدني فقد خصصها المشرِّعُ الكنديُّ لتعديل أحكام قوانين أخرى كي تتواءَم مع أحكام الزواج المدني. (١٧٠)

---

(١٦٨) المادة ٢ من قانون الزواج المدني الكندي. يبدو أن المشرع الكندي أراد من هذا النص أن يكفل حرية الرأي بخصوص الزواج المثلي والغيري وعدم نشوء مسؤولية قانونية نتيجة ذلك.

(١٦٩) انظر المواد ١٣ و١٤ من قانون الزواج المدني الكندي.

(١٧٠) فمثلاً عدّلت المادة ٨ من قانون الزواج المدني قانون الطلاق divorce act فقد تم تغيير مصطلح الزوج "spouse" إلى مصطلح الشخصين المتزوجين، وعدلت المادتين ١٣ و ١٤ من قانون الزواج المدني المادة ٢/٢ من قانون الدرجات المحرمة بالزواج الذي كان يحرم الزواج بين أشخاص من نفس الجنس، وعدلت المواد ١٠، ١١ و ١٢ من قانون الزواج المدني قانون ضريبة الدخل Income tax act.

الفرع الثالث
الزواج المثلي في جمهورية جنوب أفريقيا

ينظِّمُ أحكام الزواج المثليِّ والشراكة المدنية في دولة جنوب أفريقيا قانونُ الرابطة المدنية لسنة ٢٠٠٦ الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ٣٠/١١/٢٠٠٦، وحسب تعريف المادة الأولى من هذا القانون للرابطة المدنية فإنها عبارة عن رابطةٍ رضائيةٍ بين شخصين لا تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة يسجلون الزواج أو الشراكة المدنية وفقاً للإجراءات الواردة في قانون الرابطة المدنية، وعرفت المادة الأولى من قانون الرابطة المدنية الطرف في الرابطة المدنية بأنه: الزوجُ في الزواج أو الشريك في الشراكة المدنية.

ويتمُّ عقدُ الزواج المثلي أمام موظف تسجيل الزواج الذي يكون له في هذا الصدد نفسُ الصلاحيات المنصوص عليها في قانون الزواج(١٧١).

وحتى يتمَّ تسجيلُ الزواج المثلي فإنه يشترط:

١- ألا يكون الأطراف متزوجين وفقاً لقانون الزواج، أو قانون الزواج العرفي(١٧٢).أو متزوجين زواجاً مثلياً أو أطرافاً في شراكة مدنية.

٢- يجب على من كان متزوجاً ويريد أن يتزوج زواجاً مثلياً أن يبرز شهادة طلاق، أو شهادة وفاة death certificate زوجة أو شريكة؛ كي تكون دليلاً على انتهاء الزواج، أو الشراكة السابقة. (١٧٣)

وموانع الزواج المثلي هي ذاتُها موانعُ الزواج الواردةُ في قانون الزواج وقانون الزواج العرفي، حيث أحالت المادة ٦/٨ من قانون الرابطة المدنية على

(١٧١) المادة ١/٤ و٢ من قانون الرابطة المدنية.
(١٧٢) بالإضافة إلى قانون الزواج يوجد في جنوب أفريقيا قانون للزواج العرفي customary marriage رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩٨.
(١٧٣) المادة ١/٨ و٤ من قانون الرابطة المدنية.

هذين القانونين بخصوص موانع الزواج المثلي. ويجوز لأي شخص أن يعترض كتابةً على الزواج المثلي أمام موظف السجل المدني ويبين وجه اعتراضه وعلى الموظف أن يفصل في هذا الاعتراض كتابةً قبولاً أو رفضاً. (١٧٤)

ويجري تسجيل الزواج المثلي في جميع أيام الأسبوع خلال ساعات الدوام الرسمي من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الرابعة مساءً، ويشترط أن يتم التسجيل بحضور الأطراف وشاهدين بالغين على الأقل، ويتم التسجيل في مكتب السجل المدني ويمكن أن يتم التسجيل في أي مكان آخر إذا وُجِدَ سببٌ جَدِّيٌّ، أو في حالة إصابة أحد الأطراف أو كلاهما بمرضٍ مزمن Longstanding illness، أو إعاقة جسدية. (١٧٥)

وقبل التسجيل يتم سؤال الأطراف كلٌّ على حدة separately عن وجود مانع شرعي Impediment لإجراء الزواج(١٧٦)، وقد رتبت المادة ١٣ من قانون الرابطة المدنية على الزواج المثلي نفس الآثار المترتبة على الزواج وفقاً لقانون الزواج وقانون الزواج العرفي. وخصص المشرع في جمهورية جنوب أفريقيا المادة ١٤ من قانون الرابطة المدنية للجرائم والعقوبات. فحسب نص المادة ١/١٤ من قانون الرابطة المدنية فإن أي موظف تسجيل يقوم بتسجيل زواج أو شراكة مدنية وهو غير مختص أو يعلم بوجود مانع قانوني يعاقب بالغرامة، أو بالحبس لمدة لا تزيد على اثني عشر شهراً، وجرمت الفقرة الثانية من ذات المادة قيام موظف التسجيل إذا أخذ هدايا بسب عمله في تسجيل الزواج المدني أو الشراكة المدنية، ويعاقب في هذه الحالة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر.

---

(١٧٤) المادة ١/٩-٣ من قانون الرابطة المدنية.

(١٧٥) المادة ١/١٠ و٢ من قانون الرابطة المدنية.
أجازت المادة ٥ من قانون الرابطة المدنية لأي جهة دينية أن تطلب كتابةً من وزير الشؤون الداخلية لاعتمادها لإجراء عقود الزواج المنصوص عليها في هذا القانون.

(١٧٦) المادة ٢/١١ من قانون الرابطة المدنية.

الفرع الرابع
الزواج المثلي في الولايات المتحدة الأمريكية

لا يوجد تنظيمٌ قانونيٌّ فدراليٌّ للزواج المثلي في الولايات المتحدة الأمريكية ولا في التشريعات الخاصة بالولايات، ولكن المحكمة العليا في ولاية ماساشوستس Massachusetts أجازت الزواج المثلي منذ عام ٢٠٠٣، وحظرت دساتير بعض الولايات الزواج المثلي صراحةً وحظرت قوانين الزواج في بعض الولايات الزواج المثلي كذلك. وبناءً عليه سنبين أحكام الزواج المثلي في ولاية ماساشوستس ودساتير الولايات التي تحظر الزواج المثلي، وقوانين الزواج التي تحظر الزواج المثلي.

أولاً: أحكام الزواج المثلي في ولاية ماساشوستس.

كما أسلفت فإنه لا يوجد في ولاية ماساشوستس تشريعٌ ينظم أحكام الزواج المثلي-كما هو الحال في جميع الولايات الأخرى-وفي عام ٢٠٠١ قامت مجموعة الدفاع عن حقوق الشواذّ برفع قضيةٍ ضد قسم الصحة العامة في الولاية نيابةً عن سبعة أزواج من المثليين، وقد أسس المدعون Plaintiffs دعواهم على أساس عدم منحهم وثائق زواج، وأن هذا يشكل انتهاكاً لقوانين ودستور الولاية، خصوصاً أنَّ هذه الولاية لم تأخذ بنظام الدفاع عن الزواج الفدرالي الذي يعرِّف الزواج بأنه: اتحادٌ بين رجل وامرأة، ولكن المحكمة رفضت الإدعاء معللةً قرارها بأن الزواج لا يكون إلا بين رجل وامرأة، وأنّ الجذور التاريخية لا تشير إلى هذا النوع من الزواج وأنّ قَصَرْ الزواج على مختلفي الجنس أمرٌ منطقيٌّ هدفه تشجيع الإنجاب(١٧٧) Procreation.

(١٧٧) انظر بخصوص هذا القرار الموقع الإلكتروني لمحكمة ماساشوستس.
http://www.mass.gov/courts/courtsand Judges/courts/supreme Judicial Judges/courts/supreme Judicial court/goodridge.

وفي ١٨ تشرين الثاني عام ٢٠٠٣ نقضت المحكمة العليا في ولاية ماساشوستس القرار وقالت إن الزواج يجب ألا يقتصر على مختلفي الجنس، وأن قَصَرْ الزواج على الزواج الذي يتم بين الذكور والإناث يفتقر للمنطق ويُخلُّ بالمساواة المكفولة بموجب الدستور، وقد منحت المحكمةُ المشرِّعَ مهلة مائةٍ وثمانين يوماً لاتخاذ إجراءات بشأن تنظيم إصدار وثائق زواج للمثليين الذين يريدون أن يتزوجوا زواجاً مثلياً. وفي الثالث من شباط عام ٢٠٠٤ أعطت المحكمة رأياً استشارياً Advisory opinion لمجلس شيوخ الولاية رداً على سؤال من مجلس الشيوخ حول مدى كفاية أن يصدر المشرِّعُ قانوناً يسمح بموجبه بقيام رابطة مدنية مثلية يكون للأطراف فيها نفس المزايا والحقوق والواجبات التي تنشأ نتيجةً للزواج حيث قالت المحكمة: إن السماح بقيام رابطة مدنية لا يكافئ من الناحية الدستورية الزواج المدني The civil unions are not the constitution equivalent of civil marriage، ومضت المحكمة بالقول: إن الروابط المدنية للمثليين ستخلق طبقةً معزولةً من المواطنين تكون محلاًّ للتمييز ومن شأن ذلك انتهاك مبدأ المساواة(١٧٨). ولغاية الأن لا يوجد تنظيم تشريعي للزواج المثلي في الولايات المتحدة الأمريكية، بل أن دساتير وقوانين بعض الولايات تحظر الزواج المثلي .

ثانياً: دساتير الولايات التي تحظر الزواج المثلي.

لم تكتفِ بعضُ دساتير الولايات بتعريف الزواج بأنه رابطة بين رجل وامرأة(١٧٩)، وإنما منعت بعضُ الدساتير الزواج المثليَّ، ومثالٌ على ذلك دستورُ

---

(١٧٨) Opinions of the Justices to the senate SJC-01963, 802 N.E.2d565 (Mass.2001).Ibid.

(١٧٩) عرَّفت العديد من دساتير الولايات الزواج بأنه رابطة بين رجل وامرأة، فنجد مثلاً المادة الاولى من الفصل الخاص بإعلان الحقوق من دستور ولاية ألاسكا تنص على أنه: "يكون شرعياً أو معترفاً به في هذه الولاية فقط الزواج الذي يكون بين رجل واحد وامرأة واحدة".

To be valid or recognized in this state a marriage may exist only between one man and one woman.

ولاية جورجيا حيث نصت المادة ١/أ من القسم الرابع على أن: "هذه الولاية تعترف بالزواج فقط كرابطة بين رجل وامرأة، أما الزيجات بين أشخاص من نفس الجنس ممنوعة في هذه الولاية". وحسب نص الفقرة "ب" من ذات المادة فإن الزواج المثلي الذي يتم في الولايات الأخرى غيرُ معترف به.

ولم يعترف دستورُ ولاية الميسيسبي بالزواج المثلي، فحسب نص المادة ١٤ من القسم ٢٦٣/أ من دستور هذه الولاية فإن الزواجَ الممكنَ حدوثُه والاعترافُ به وفق قوانين الولاية فقط الزواجُ الذي يكون بين رجل وامرأة، والزواجُ الذي يتم في الولايات الأخرى وفي الدول الأخرى بين أشخاصٍ من نفس النوع بغض النظر Regardless عن زمان حدوثه لا يُعترف به ويعتبر باطلاً.

كما أن الرابطة التي تكون بين شخصين من نفس الجنس بشكل رابطة مدنية، أو شراكة عائلية، أو أيّة شراكة تكون بين شخصين من نفس الجنس غير معترف بها في دستور ولاية نبراسكا. [١٨٠]

وفي دستور ولاية أوكلاهوما فإن الزواج الذي يتم بين شخصين من نفس النوع غيرُ معترف به وغيرُ ملزم[١٨١]، وفي دستور ولاية داكوتا الجنوبية فإن

وهو نفس ما نص عليه دستور ولاية آركانسو في القسم الأول من الدستور. ونصت المادة ١١١ من دستور ولاية أيداهو على أن: "الزواج بين الرجل والمرأة الرابطة القانونية العائلية domestic الوحيدة الشرعية والمعترف بها في هذه الولاية". وعرفت المادة ١٥/أ من القسم ١٦ من دستور ولاية كانزاس الزواج بأنه: "عقد مدني بين رجل واحد وامرأة واحدة، وأن كل أشكال الزواج الأخرى مخالفة للسياسة العامة Public policy في هذه الولاية وتعتبر باطلة Void". وكذلك عرَّفت المادة السابعة من القسم ١٥ من دستور ولاية لويزيانا الزواج بأنه: "رابطة بين رجل واحد وامرأة واحدة..." ونصت المادة الأولى من القسم ٢١ من دستور ولاية نيفادا على أن الزواج بين الذكر والأنثى فقط المعترف به ويرتب آثاراً قانونية في هذه الولاية. ومن دساتير الولايات التي تعرف الزواج على أنه رابطة بين رجل وامرأة دستور ولاية كولارادو (المادة ١١)، ودستور ولاية مونتانا (المادة ٨ القسم ٧). ودستور ولاية أوريغون (المادة ١٥ القسم ١٥/أ)، ودستور ولاية جنوب كارولينا (المادة ١٧ الفصل ١٥)، ودستور ولاية تكساس (المادة ١ من القسم ٣٢)، ودستور ولاية آيوا (القسم ٢٩)، ودستور ولاية ويسكنسن (المادة ١٣ القسم ١٣)، ودستور ولاية ميزوري (القسم ٣٣).

(١٨٠) انظر المادة الأولى من القسم ٢٩ من دستور ولاية نبراسكا والتي تنص على أنه:
Article 1, section 29 "… the uniting of two persons of the same sex in a civil union domestic partnership or other similar same-sex relationship shall not be valid or recognized in Nebraska."

(١٨١) المادة ٢/ب القسم ٣٥ من دستور ولاية أوكلاهوما.

الرابطة التي تكون بين شخصين أو أكثر بشكل رابطة مدنية، أو شراكة عائلية، أو شبه زوجية Quasi-marital، أو أية علاقة أخرى غيرُ شرعية غير معترف بها في تشريعات هذه الولاية. (١٨٢)

ثالثاً: قوانين الولايات التي تحظر الزواج المثلي:

من موانع الزواج في قانون الزواج في ولاية إلينوي الزواج بين فردين من نفس الجنس، فالزواج الذي يكون بين فردين من نفس الجنس مخالفٌ للسياسة العامة في هذه الولاية(١٨٣)، وحسب نص المادة ١١/أ من قانون العائلة في ولاية إنديانا Indiana فإن الزواج لا يكون إلا بين ذكر وأنثى، وتنص الفقرة ب من ذات المادة على أن الزواج بين شخصين من نفس النوع غير شرعي حتى ولو كان شرعياً في المكان الذي تم فيه.

وفي القانون المدني لولاية لويزيانا فقد اعتبرت المادة ٨٩ منه تماثل الجنس مانعاً من موانع الزواج، ونصت المادة ٩٦ من نفس القانون على أن الزواج المثلي لا يرتب أية آثار مدنية Civil effects.

أما قانونُ العائلة في ولاية تكساس فقد اعتبر الزواج المثلي مخالفاً للسياسة العامة في الولاية وباطلاً(١٨٤)، ولا يجوز إجراءُ زواجٍ بين شخصين من نفس الجنس ويعتبر ذلك من موانع الزواج في قانون الزواج في ولاية آيوا.(١٨٥)

وفي قانون الزواج في ولاية فيرجينيا فإن الزواج المثلي غيرُ معترفٍ به، ولا يترتب عليه أيّةُ حقوق تعاقدية Contractual rights، ويُعتَبرُ الزواجُ المثليُّ

(١٨٢) المادة ٢١ القسم ٩ من دستور ولاية جنوب داكوتا.
(١٨٣) المادة ٢١٢/٥/٧٥٠-٢١٣ من قانون الزواج في ولاية إلينوي.
(١٨٤) المادة ٢٠٤ القسم ٦ من دستور ولاية تكساس.
(١٨٥) المادة ٢/١/٣٠ من قانون الزواج في ولاية آيوا.

والشراكةُ المدنية باطلين في القوانين المعمول بها في ولاية فيرجينيا حتى لو أنهما كانا صحيحين في قوانين الولايات الأخرى.(١٨٦)

وتشترط المادة ١/٧٦٥ من قانون العائلة في ولاية ويسكنسن أن يكون الزواج بين زوج وزوجة يكونان مدينين لبعضهم البعض وبشكل مشترك في المسؤوليات والدعم. ولا يجوز لأي شخص مقيم في هذه الولاية أن يرتبط بعقد زواج ممنوع في قوانين ولاية ويسكنسن ويعتبر مثل هذا العقد باطلاً.(١٨٧)

المطلب الثالث
حماية المثلية الجنسية

تتمثل حمايةُ المثلية الجنسية في بعض التشريعات في حظر التمييز على أساس الميول الجنسية، وتجريم التمييز بسبب الميول الجنسية، ومن خلال هذا المطلب سوف نعرض للتشريعات التي تحظر التمييز بسبب الميول الجنسية، والتشريعات التي تجرم التمييز بسبب الميول الجنسية في الفرعين التاليين.

الفرع الأول
حظر التمييز بسبب الميول الجنسية

حظرت العديدُ من التشريعات التمييز بسبب الميول الجنسية في دساتيرها وقوانينها وسوف نعرض أولاً للدساتير التي تحظر التمييز بسبب الميول الجنسية، وثانياً للقوانين التي تحظر التمييز بسبب الميول الجنسية.

---

(١٨٦) المادة ٢٠/٤٥/٢-٣ من قانون الزواج في ولاية فيرجينيا.

(١٨٧) تعاقب المادة ٣/٧٦٥ من قانون العائلة في ولاية ويسكنسن بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف دولار، أو بالحبس لمدة لا تزيد عن تسعة شهور، أو بكلتا هاتين العقوبتين كل شخص مقيم في ولاية ويسكنسن ويرتبط خارج الولاية بعقد زواج ممنوع أو باطل وفق قوانين الولاية.

أولاً: الدساتير التي تحظر التمييز بسبب الميول الجنسية.

يعتبر دستور جمهورية جنوب أفريقيا لسنة ١٩٩٦ أول دستور يحظر التمييز بسبب الميول الجنسية Sexual orientation وجاء هذا الحظرُ في القسم (٩) منه الذي حرم التمييز غير العادل بشكل مباشر أو غير مباشر، ضدَّ أي شخص على أساس العرق، النوع، الجنس، الحمل، الحالة الاجتماعية، اللون، الميول الجنسية، العمر، العجز، الدين، العقيدة، الثقافة، اللغة، والأصل.

ومن الدساتير التي حظرت التمييز بسبب الميول الجنسية دستورُ دولة الإكوادور لسنة ١٩٩٨ وذلك في المادة ٢٣ التي تنص على أن: "المساواة أمام القانون مكفولةٌ لكل المواطنين بغض النظر عن الأصل، العمر، الجنس، العرق Ethnicity، الانتماء السياسي Political Affiliation، الوضع الاقتصادي، الميول الجنسية، الحالة الصحية، العجز، أو أي اختلاف من أي نوع".[١٨٨]

كما حظر التمييز بسبب الميول الجنسية دستور دولة فيجي لسنة ١٩٩٨ في القسم ٢/٣٨ منه.

ثانياً: القوانين التي تحظر التمييز بسبب الميول الجنسية:

من القوانين التي حضرت التمييز بسبب الميول الجنسية قانونُ التأمين الصحي Health insurance الايرلندي لسنة ١٩٨٤[١٨٩]، وكذلك قانونُ المساواة العامة في التعامل الهولندي لسنة ١٩٩٤، حيث حرمت المادة ١٧ من هذا القانون التمييزَ على أساس الدين، أو العقيدة، أو الانتماء السياسي، أو العرق، أو الجنس، أو الميول الجنسية الغيرية أو المثلية.

---

(١٨٨) Article 23 “Equality before the law is guaranteed to all citizens regardless of their birth, age, Sex, ethnicity, color, social origin, language, religion, political affiliation economic position, sexual orientation, health status, disability or difference of any kind.”

(١٨٩) انظر المادة ١٧ من هذا القانون.

وفي دولة سلوفانيا فإن المادة (٦) من قانون علاقات العمل لسنة ١٩٩٨ تُوجبُ على ربِّ العمل Employer عدم التمييز بين العمال بسبب العرق، أو اللون، أو النوع، أو العمر، أو الظروف الصحية، أو الدين، أو العضوية في اتحاد، أو الأصل الاجتماعي، أو الحالة العائلية، أو بسبب الوضع المادي Wealth، أو الميول الجنسية أو أي ظرف شخصي آخر.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن قانون المساواة في التشغيل والفرص الفدرالي لسنة ١٩٩٨ أوجب على الولايات اتخاذ سياسةٍ موحدةٍ في عدم التمييز في مجال العمل بين الأفراد بسبب الميول الجنسية.

وفي ولاية جنوب استراليا خصَّصَ قانونُ المساواة في الفرص لسنة ١٩٨٤ القسم السادس منه لموضوع المضايقات الجنسية Sexual harassments، ومن المضايقات الجنسية التي وردت في هذا القسم التمييزُ بسبب التفضيل الجنسي Sexual Favours. وحضر قانون منع التمييز لسنة ١٩٧٧ في ولاية ويلز الجنوبية الاسترالية التمييز بسبب المثلية الجنسية، والتفضيل الجنسي، والطبيعة الجنسية، وذلك بموجب التعديل الذي أُدخل على هذا القانون في عام ١٩٩٧. وفي ولاية تسمانيا الاسترالية يحظر قانونُ التمييز بسبب الجنس لسنة ١٩٩٤ المضايقات الجنسية، ومن المضايقات الجنسية في هذا القانون: سوءُ المعاملة على أساس الطبيعة الجنسية، أو التفضيل الجنسي.

الفرع الثاني
تجريم التمييز بسبب الميول الجنسية

تُجرِّمُ عددٌ من التشريعات التمييز بسبب الميول الجنسية، فالمادةُ ٢٦٦/ب من قانون العقوبات الدنماركي لسنة ١٩٨٧ تجَرِّمُ القيام بشكل علني أو متعمدٍDeliberately بنشر بيانات، أو تقارير، عن أية مجموعة من الناس، من شأنه

تهديدهم أو السخرية منهم Ridiculed، أو إهانتهم بسبب لونهم، أو أصلهم، أو عقيدتهم، أو ميولهم الجنسية، ويعاقب من يقوم بذلك بالغرامة أو الحبس القصير Short-term detention حتى سنتين.

وجّرم قانونُ العقوبات الفنلندي لسنة ١٩٩٥ في القسم التاسع منه قيامَ أيِّ شخص في تجارته، أو مهنته، أو أثناء تقديمه لخدمة عامة، أو أثناء ممارسته لسلطة رسمية، أو وظيفة عامة برفض تقديم خدمة لشخصٍ، أو يرفض دخوله لاجتماع أو يضع شخصاً في مكان أو وضع سيء بسبب عرقه، أو أصله، أو لونه، أو لغته، أو نوعه، أو عمره، أو ارتباطه العائلي، أو تفضيله الجنسي، أو وضعه الصحي، أو دينه، أو ميوله السياسية، أو نشاطه الاقتصادي، أو أي ظرف آخر مشابه، وتكون العقوبة الغرامة أو الحبس حتى ستة أشهر.

ويعاقب على التمييز بسبب الميول الجنسية وفق ما نص عليه قانونُ العقوبات في دولة لكسمبورج بالحبس من ثمانية أيام إلى سنتين، أو بغرامة من عشرة آلاف إلى مليون فرنك. (١٩٠)

ويعاقب قانونُ العقوبات النرويجيُّ بالغرامة أو الحبس لمدة سنتين، على قيام أي شخص علانيةً وبأية وسيلة بنشر معلومات تهدد، أو تؤذي، أو تنشر الكراهية، أو الاضطهاد persecution ، أو الاحتقار Contempt تجاه أي شخص، أو جماعة بسبب عقائدهم الدينية، أو عرقهم، أو لونهم، أو أصلهم، أو ميولهم الجنسية.

وفي قانون العقوبات السلوفاني يعاقب بالغرامة أو بالحبس حتى سنة أيُّ شخص يُنكر على أيِّ شخص آخر حقوقه كإنسان، أو حرياته الأساسية المعترف بها من المجتمع الدولي International Community ، أو الدستور، أو القانون بسبب

(١٩٠) المادة ٤٥٤ من قانون العقوبات لدولة لكسمبورج.

اختلاف الجنسية، أو الأصل، أو اللون، أو الدين، أو الخلفية العرقية، أو النوع، أو اللغة المحكية، أو القناعات السياسية Political Persuasion، أو الميول الجنسية، أو الحالة العائلية، أو التعليم، أو أي ظروف شخصية أخرى. [١٩١]

وحسب نص الفقرة ٩ من الفصل ١٦ من قانون العقوبات السويدي لسنة ١٩٨٧ فإنه يعاقب بالغرامة أو بالحبس حتى سنة على الهبوط بمستوى الخدمات المقدمة لشخص على أساس أنه مثلي الجنس.

المطلب الرابع
رأينا في التنظيم التشريعي للمثلية الجنسية

ابتداءً إن التنظيم التشريعي للمثلية الجنسية بصورة الشراكة المثلية أو الزواج المثلي مخالف للنظام العام في تشريعات الدول العربية والإسلامية. فما تزال الغالبيةُ العظمى من هذه التشريعات تجرم المثلية، وحتى التي لا تجرم هذا السلوك منها فإنه غيرُ مقبول فيها، فالشراكة المثلية والزواج المثلي مسموح بهما في عدد قليل من الدول، مع أن أغلب الدول تعترف أنظمتها القانونية بالحق في المثلية وممارسة الجنس المثلي إلا أن التنظيم القانوني لذلك بصورة الشراكة والزواج المثلي مازال يقتصر على عدد من الدول.

فعدم وجود تجريم للمثلية الجنسية أو إلغاء التجريم لا يعني الاعتراف بالتنظيم القانوني للمثلية بصورة الشراكة أو الزواج المثلي، فما زال الزواج الطبيعي هو الزواج بين مختلفي الجنس، وما زال موضوع المثلية مخالفاً للنظام العام في العديد من التشريعات ومنها- بطبيعة الحال- التشريعاتُ العربية، وعلى الرغم من أن فكرة النظام العام فكرة نسبيةٌ تختلف باختلاف الزمان والمكان وهذا

(١٩١) المادة ٢٢٣ من قانون العقوبات السلوفاني.

يجعل المشرعين يبتعدون عن تعريفها[١٩٢]، إلا أن الفقه اجتهد في تعريفها فقيل إنها تمثل الإطار، والأسس الجوهرية، والمبادئ الحيوية في المجتمع وفي الدولة، بغض النظر عن القانون الذي يحتويه فقد يكون في ضمانات التقاضي، أو حرية التعاقد، أو نظام العائلة، أو علاقات العمل، أو في الجانب الأخلاقي، أو السلوكي لأفراد المجتمع[١٩٣]. فالزواج المثلي والشراكة المثلية يُعدان خروجاً على الأسس الجوهرية للمجتمعات العربية؛ وبالتالي فإنه لا يعترف بالآثار القانونية الناتجة عنهما؛ لأنهما يخالفان النظام العام، فالمادة ٢٩ من القانون المدني الأردني تنص على أنه: "لا يجوزُ تطبيقُ أحكام قانون أجنبيِّ عينته النصوصُ السابقة إذا كانت هذه الأحكامُ تخالف النظام العامَّ، أو الآداب في المملكة الأردنية الهاشمية" وكرست نفس المبدأ غالبيةُ التشريعات العربية، ومن ذلك ما قررته المادة ٢٨ من القانون المدني المصري[١٩٤]، والمادة ٢٨ من القانون المدني العراقي، والمادة ٣٠ من القانون المدني السوري، والمادة ٢٨ من القانون المدني الليبي.

وعلى الرغم من أن التنظيم القانوني للمثلية الجنسية يصطدم مع النظام العام الداخلي في الدول العربية وكذلك مع المُثُل والقيم العربية الإسلامية–ونأمل أن يبقى كذلك–إلا أننا نخشى من تطبق فكرة تلطيف النظام العام التي ابتدعها الفقه والقضاء، والتي تعني الاعتراف بالآثار والحقوق المكتسبة في الخارج عن طريق قانون أجنبي حسبما هو مقرر في قواعد الإسناد الوطنية ولو كان القانون الوطني لا يسمح في إنشاء مثل هذا الحق لتعارضه مع النظام العام. [١٩٥]

(١٩٢) عرَّفت المادة ٣٠ من القانون المدني الألماني النظام العام بأنه: "القواعد التي تتصل بأصل أساس النظام الاجتماعي، أو السياسي، أو الاقتصادي للبلد وبمفهومها في وقت معين، ويكون من طبيعته انتهاكها تهديد النظام العام وتصديعه".

(١٩٣) راجع د. أحمد مسلم: القانون الدولي الخاص المقارن في مصر ولبنان، ط١٩٦٨، ص٢٠٣، د. ممدوح عبد الكريم حافظ: القانون الدولي الخاص، ط١٩٧٧، ص٣٣١.

(١٩٤) تنص المادة ٢٨ من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ على أنه:"لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عينته النصوص السابقة، إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب في مصر".

(١٩٥) د. حسن الهداوي: تنازع القوانين، دار الثقافة، ط١، ٢٠٠٥، ص١٩٢.

فالزواج في تشريعاتنا العربية عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً لتكوين أسرة وإيجاد نسل بينهما. (١٩٦)

فحتى لا تجد محاكمنا نفسها في يوم من الأيام مضطرةً لتطبيق أحكام قانون أجنبي خاص بزواج أو شراكة مثلية عملاً بفكرة تلطيف النظام العام نجد أنه من الضروري النصُّ صراحةً في القوانين المدنية العربية، وقوانين الأحوال الشخصية على عدم الاعتراف بالزواج المثلي والشراكة المثلية، وأنهما باطلان ولا يترتب عليهما أيةُ آثار قانونية. فقد استبعدت قوانين بعض ولايات الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق قوانين الولايات الأخرى التي تعترف بالشراكة المثلية، ونصت على أن الزواج المثلي والشراكة المثلية غير معترف بهما، وأنه لا يُعترف بالآثار القانونية الناتجة عنهما.

وعوداً إلى حماية المثلية الجنسية عن طريق حظر التمييز وتجريم التمييز على أساس الميول الجنسية، فإن هذه الحماية أمرٌ ضروري في التشريعات التي تنظمُ المثلية الجنسية، فالنصُّ على حظر التمييز أو تجريم التمييز بسبب الميول الجنسية دليلٌ على وجوده، وبالفعل هو موجود، فعلى الرغم من الاعتراف بالمثلية الجنسية في بعض الدول وتنظيمها إلا أن الغالبية العظمى من شعوب هذه الدول يعارضون ذلك؛ لأن أغلبهم من الغيريين أو على الأصح طبيعيون في ممارسة الجنس، فالمثليون يواجهون بعض صور التمييز في المعاملة في العمل، وفي الخدمات، وفي الإعلام أحياناً؛ فحتى في الدول التي نظمت المثلية وأجازت الزواج المثلي والشراكة المثلية فإن هنالك معارضةً لذلك بسبب الدين والأخلاق،

(١٩٦) عرَّفت المادة ٢ من قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ الزواج بأنه: "عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً لتكوين أسرة وإيجاد النسل بينهما". وعرَّفت مُدوَّنة الأحوال الشخصية المغربية لسنة ١٩٩٣ الزواج في الفصل الأول بأنه: "ميثاق ترابط وتماسك شرعي بين رجل وامرأة على وجه البقاء غايته الإحصان والعفاف مع تكثير أفراد الأمة بإنشاء أسرة تحت رعاية الزوج على أسس مستقرة تكفل للمتعاقدين تحمل أعبائها في طمأنينة وسلام وود والتزام".

ولأمور صحية حيث إن انتشار الشذوذ والمثلية سببٌ رئيسٌ في انتشار الأمراض الجنسية التي يقف على رأسها مرضُ الإيدز المرعبُ، فمادام أن هذه التشريعات قد نظمت المثلية فكان لابد أن تمضي في غيها وتوفر حمايةً للمثليين ضدَّ التمييز الذي يواجهونه حتى يكتمل التنظيم التشريعي للمثلية الجنسية. [١٩٧]

---

(١٩٧) في عام ١٩٩٣ طلب الرئيس الأمريكي بل كلنتون من وزير الدفاع حظر التمييز ضد المثليين من الذكور والإناث في الجيش الأمريكي، وقبل ذلك لم يكن يسمح لهم بالتجنيد ويتم طردهم من الخدمة إذا تم اكتشافهم، وفي عام ١٩٩٠ قام الأستاذ Gregory من جامعة كاليفورنيا بعمل دراسة أظهرت أن المثليين يوجد لديهم ضعف في حفظ الأسرار لذلك فإنهم لا يصلحون للخدمة في الجيش.
.See: Benjamin (B): Psychology an introduction, New York, 2001, p424

الخاتمة

بعد أن انهينا هذه الدراسة نتمنى أن نكون قد وفقنا في تقديم معرفة قانونية في موضوعها الذي تناول المثلية الجنسية بين التجريم والإباحة، ومن خلال ما تم دراسته في هذا الصدد تم التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج

١- اتضح من الدراسة أن مصطلح المثلية الجنسية يفيد قيام علاقة جنسية بين شخصين من نفس الجنس دون تحديد فيما إذا كانت العلاقة الجنسية بين ذكرين أم بين أنثيين، وأن اللواط هو اللفظُ الشائعُ الاستعمال للدلالة على المثلية الجنسية الذكرية، ولفظُ السُّحاق هو كذلك اللفظُ الشائعُ الاستعمال للدلالة على المثلية الجنسية الأنثوية.

٢- ظهر من الدراسة أنّ المثلية الجنسية عدةُ أنواع: فيوجد مثليةٌ طفوليةٌ تُمارسُ أثناءَ الطفولة ومرحلة المراهقة، ومثليةٍ جنسيةٍ اختياريةٍ وأخرى إجبارية، والاختياريةُ هي التي تمارس إرادياً، أما الإجبارية فتتم دون وجود رضا في الممارسة، وهذه الأخيرة تشكل جريمة معاقباً عليها في كافة التشريعات، وقد تكون المثلية الجنسية خالصةً أو عارضةً، والخالصةُ تكون عندما يقصر الشخص ممارسته للجنس مع أفراد من نفس جنسه، أما العارضة فتكون مؤقتة نتيجة الحرمان من ممارسة الجنس الطبيعي، ويوجد أشخاصٌ مثليون لديهم ميول ثنائية فيمارسون الجنس مع أفراد من جنسهم ويمارسون الجنس الطبيعي كذلك.

٣-عند دراسة المثلية الجنسية في الأزمان والحضارات المختلفة وجدت الدراسةُ أنه من المتعذر التأريخُ للزمن الذي بدأ فيه الإنسانُ يمارس المثلية الجنسية، على أن المثلية ليست أمراً طارئاً في حياة الإنسان وأن

من الحضارات القديمة ما أباح المثلية ومنها ما أدانها وجرمها. وأنه في الوقت الحاضر يوجد مجتمعاتٌ بدائية تبيح المثلية وتنظمها

٤- تبين لنا عند دراسة المثلية الجنسية الرضائية في الحضارات القديمة والمعاصرة أن معظم صور المثلية الجنسية التي تم رصدها هي مثلية جنسية ذكرية، وهذا لا ينفي_وجود مثلية جنسية أنثوية، وأنه من المتعذر الوصول إلى معلومات دقيقة عن مدى انتشار المثلية الجنسية؛ وذلك لما يحاط به الأمر من سرية وتكتم على الرغم من إباحة هذا الفعل في أغلب التشريعات.

٥-تبين من خلال دراسة نظريات المثلية الجنسية تعدد النظريات التي قيل بها لتفسير سبب المثلية الجنسية، وأن هذه النظريات لم تقدم تفسيراً علمياً قاطعياً حول أسباب المثلية الجنسية.

٦- خلصت الدراسة إلى أن المثلية الجنسية محرمه في كافة الأديان السماوية، ففقهاء المسلمين السلفَ والمعاصرين يُحرمون المثلية الجنسية بنوعيها لوجود أدلة قاطعة على التحريم في الكتاب والسنة النبوية الشريفة، إلا أن الخلاف ثار بينهم حول العقوبة، هل هي عقوبة حدية أم تعزيرية. وفي المسيحية فإن هذا الفعل رغم أنه محرم في رسائل الرسل وفي الشرع الكنسي، ورغم موقف الكنائس الشرقية الرافض للمثلية إلا أن هنالك محاولات للحصول على مباركة الكنيسة، ورجال الدين المسيحي للمثلية الجنسية، ولا تجيز اليهودية بشكل عام المثلية الجنسية فهي محرمة بشكل صريح في التوراة، ومع ذلك فإن بعض الحركات اليهودية تدعو إلى تقبل فكرة المثلية الجنسية ورفض الفكر التقليدي. وتناولت الدراسة موقف ديانات أخرى من المثلية ووجدت أنها لا تجيز المثلية كالديانة الهندوسية، والبوذية، والسيخية، والكنفوشية.

٧- اتضح لنا أن أغلب التشريعات العربية تعاقب على ممارسة المثلية الجنسية الرضائية بين البالغين وبمناهجَ وصيغ مختلفة، وهذا السلوكُ كذلك تجِّرمُه تشريعات بعض الدول الأجنبية الأفريقية والأسيوية، وفي شمال، ووسط القارة الأمريكية

٨- أن عدد التشريعات الأجنبية التي لا تجرم المثلية الجنسية أكثر بكثير من تلك التي تجرم المثلية. وأن من التشريعات التي لا تجِّرم المثلية الجنسية من أباحت المثلية بعد التجريم. فعددُ التشريعات التي تجرم المثلية في تناقص مستمر نتيجة ضغوط_المدافعين عن حقوق الشواذ جنسياً، واعتبار أن الحق في الخصوصية يمتد لممارسة الجنس المثلي الرضائي الذي يتم في مكان خاص.

٩- سمحت بعض التشريعات بوجود شراكةٍ مثلية ورابطةٍ مدنية بين المثليين وعرضت الدراسة لنماذج من التشريعات التي شرعت الشراكة المثلية، وسمحت تشريعات أُخرى بالزواج المثلي وسمحت لنفسها أن تطلق على هذه العلاقة الشاذة غير الطبيعية وصف زواج، وأعطته نفس الآثار المترتبة على الزواج الطبيعي، وعرضت الدراسة لعدد من هذه التشريعات، وقد اقتضى، التنظيم القانوني للشراكة المثلية والزواج المثلي إجراء تعديلات على عدد من القوانين في هذه الدول كي تتواءَم مع الشراكة المثلية والزواج المثلي، وزيادةً في التنظيم التشريعي للمثلية الجنسية وفرت عدد من التشريعات حمايةً قانونيةً للمثلية الجنسية، تمثلت في حظر التمييز على أساس الميول الجنسية في الدساتير والقوانين وتجريم التمييز على أساس الميول الجنسية.

ثانياً التوصيات:

أولاً: بما أن السلوك المثليَّ سلوكٌ غيرُ طبيعي، ويخالف أحكام الشرائع السماوية كافةً وينافي القيم الاجتماعية في مجتمعنا العربي، وفيه أضرار صحيةٌ ونفسيةٌ وخيمةٌ فلابد من الإبقاء على تجريم هذا السلوك في التشريعات التي تجرمه، والمبادرة إلى تجريمه في التشريعات التي تخلو من نصوص تجرمه.

ثانياً: لابد من التأكيد في قوانين الأحوال الشخصية على أن الزواج رابطة بين رجل وامرأة، وأن يُذكر في شأن موانع الزواج، الزواجُ الذي يتمُّ بين شخصين من نفس الجنس، وأن يتمَّ تجريمُ إجراء زواج بين شخصين من نفس الجنس على الإقليم الوطني، وأن ينص المشرع صراحة على عدم الاعتراف بالزواج المثلي والشراكة المثلية وأنهما باطلان، وأنه لا يترتب عليهما أيّةُ آثار، حتى لا تجد محاكمنا الوطنية نفسها تطبق تشريعاتٍ خاصة بالزواج المثلي، والشراكة المثلية وفقاً لقانون أجنبي وذلك إعمالاً لقاعدة تلطيف النظام العام المعمول بها في القانون الدولي الخاص.

ثالثاً: على الدول العربية والإسلامية الحذرُ وهي تنظم لاتفاقيات خاصة بحقوق الإنسان بشأن الالتزام المُلقَى على الدول الأطراف بشأن إلغاء تجريم المثلية أو الاعتراف للمثليين ببعض الحقوق، وأن تدقق في بعض المصطلحات المستخدمة كمصطلح النوع (الجندر) الذي أخذ يحلُّ مكان مصطلح الجنس فهنالك ترويجٌ مُغرِضٌ لهذا المصطلح الذي يستخدم في بعض الوثائق الرسمية في بعض الدول العربية كجوازات السفر مثلاً دون وعيٍ حقيقي للغاية من استخدام هذا المصطلح.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

-المراجع الشرعية الإسلامية.

أ-كتب الفقه الإسلامي:

١. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني (٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت) ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م).
٢. المهذب في فقه الإمام، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ) مطبعة مصطفى الحلبي (القاهرة) ط٣، ١٣٩٦هـ.
٣. المغني، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (٦٢٠هـ)، دار عالم الكتب (بيروت).
٤. المبسوط، محمد بن أحمد أبو بكر شمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ)، دار المعرفة (بيروت).
٥. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي محمد بن عبد الله الشوكاني (١٢٥٠هـ) دار القلم (بيروت) ط١٩٨٥.
٦. المحلّى،أبوعلي بن حزم،مطبعة المكتب التجاري (بيروت)،ط١٩٧٤.
٧. روح المعاني،في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود الألوسي أبو الفضل، دار إحياء التراث العربي (بيروت)
٨. الدر المنثور، لعبد الرحمن بن بن الكمال جلال الدين السيوطي،دار الفكر (بيروت) ١٩٩٣.
٩. البداية والنهاية، أبو الفداء بن كثير،دار المعارف(بيروت)، ط١٩٧٤.
١٠. الفقه على المذاهب الأربعة:

ب-كتب التفسير والحديث:

١١. سنن الترمذي: مطبعة مصطفى الحلبي، ط١، ١٣٨٢هـ
١٢. سنن أبو داوود: مطبعة مصطفى الحلبي، ط١، ١٣٧٢هـ.

١٣. سنن ابن ماجه: دار إحياء التراث، ط ١٣٧٢هـ.
١٤. تفسير ابن كثير: طبعة دار الأندلس (بيروت)، ١٣٨٧هـ.
١٥. تفسير الطبري:جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد خالد الطبري أبو جعفر، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط،١٤٢٠ھ،٢٠٠٠ م.
١٦. تفسير البغوي، للإمام محي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، دار طيبه للنشر،ط٤

الكتب الشرعية الحديثة:

١٧. د. عبد القادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي، ج٢، ط١٩٨٥.
١٨. عبدالرحمن الحزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتي العلمية، ط١٩٩٣.

الكتب الشرعية المسيحية:

١٩. الأرسمندريت حنانيا الياس: مجموعة الشرع الكنسي، مكتبة النور (بيروت) ط١٩٨٥م.
٢٠. قاموس الكتاب المقدس: مكتبة المشعل (بيروت)، ط٦، ١٩٨١م.

الكتب القانونية:

٢١. د. أحمد مسلم: القانون الدولي الخاص المقارن في مصر ولبنان، ط ١٩٦٨.
٢٢. د. جميل عبد الباقي الصغير: قانون العقوبات، القسم الخاص (جرائم العرض والآداب العامة)، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٩٤.
٢٣. د. حسن الهداوي: تنازع القوانين، دار الثقافة، (عمان) ط١، ٢٠٠٥.
٢٤. د. عبد الإله محمد النوايسة: الجرائم الواقعة على أمن الدولة في التشريع الأردني، دار وائل للنشر، ط١، ٢٠٠٥.
٢٥. عبد الوهاب بدرة: الجرائم المنافية للأخلاق والآداب، حلب، ط١٩٩٩.
٢٦. د. ممدوح عبد الكريم حافظ: القانون الدولي الخاص، ط١٩٧٧.

٢٧. د. ناصر الأنصاري: المجمل في تاريخ القانون المصري، إصدار مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٩٨.

الكُتب غير القانونية:

٢٨. الخطيب العدناني: الزنا والشذوذ في التاريخ العربي، مؤسسة الإنتشار العربي، ط، ١٩٩٩.

٢٩. باسل يوسف: المرأة في اسرائيل، مكتبة العبيكان (الرياض)، ط١، ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

٣٠. د. علي كمال: الجنس والنفس في الحياة الإنسانية، دار واسط (لندن)، ط٢، ١٩٩٠.

٣١. موربس شربل: مشكلاتنا الجنسية، الأسباب والعلاج، مؤسسة المعارف (بيروت)، ط١، ١٩٩٩.

الكُتب المترجمة للعربية:

٣٢. .س.كون:علم نفس الجنس، ترجمة د. منير شحود، دار الحوار(اللاذقية)، ط١، ١٩٩٣.

٣٣. بييرداكو: المراهقة والجنس، ترجمة رعد إسكندر، أركان بيثون، دار التربية (بغداد)، ط١٩٨٨.

٣٤. ثيودور أريك: الدافع الجنسي، ترجمة ثائر ديب، دار الحوار (اللاذقية)، ط ، ١٩٩٢.

٣٥. سوامي نيخيلاناندا: الهندوسية، ترجمة د. نبيل محسن، دار وارد (دمشق)، ط١، ٢٠٠٠.

٣٦. شنايل: العاطفة والجنس بين الرجل والمرأة، ترجمة د. عقل رومية، دار الأندلس، دون ذكر سنة الطبع.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

37. Benjamin (B): Psychology an Introduction, New York, 2001.
38. Broderick (C): Marriage and the Family, 2ed, New Jersey, 1984.
39. Hayes (N): Foundation of Psychology, London, 1994.
40. Healey (D): Homosexual desire in Revolutionary Russia University of Chicago press, 2001.
41. Holland (M): Introductory Psychology, London, 1980.
42. Leonard (G): Sexual behavior, New York, 1973.
43. Ludy (T): Psychology, 2 ed, New York, 1990.
44. Moore (S), Rosenthal (D): Sexuality in a adolescence, New York, 1993.
45. Sharma (S): AIDS and sexual behaviour, New Delhi, 2004.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

46. http://www.qaradawi.net/site/torics/article.asp?
47. http://www.wcc-coe.org/wcc/assembly/pre-30.html
48. http://www.affirmuhited.ca/ucono402.htm.
49. http://www.orthodox.net/russia/200-0877-homosexuality.html.
50. http://en.wikipedia.org/wiki/homosexuality
51. http://www.mass.gov/courts/courtsand

رابعاً: وثائق الأمم المتحدة U.N. documents:

52. PCNICC/1999/INF/3.
53. CCPR/50/D/428/1999.
54. CCPR/79/Add.50.
55. CCPR/C/79/ADD.88.
56. CCPR/CO/76/EGY.
57. 6-A/54/38/99.